S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25719
3 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا

مقدمة

١ - في الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٧٤٥ (١٩٩٢) طلب المجلس الى الأمين العام أن يقدم اليه في تواريخ متعاقبة تقارير عن التقدم المحرز حتى تلك التواريخ في تنفيذ القرار. وعن المهام التي لا يزال يتعين أداؤها في عملية الأمم المتحدة في كمبوديا. مع ايلاء اعتبار خاص لأنجع وأكفأ استخدام للموارد. وعملا بهذا الحكم، واستجابة للقرارات والتطورات اللاحقة في كمبوديا، قدمت الى المجلس ثلاثة تقارير مرحلية بالاضافة الى تقارير أخرى، في ١ أيار/مايو (S/23870 و Corr.1 و 2) و ١٢ حزيران/يونيه (S/24090) و ١٤ تموز/يوليه (S/24286) و ٢١ أيلول/سبتمبر (S/24578) و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24800)، و ٢٥ كانون الثاني/يناير (S/25124) و ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ (S/25289).

٢ - وهذا التقرير مقدم امتثالا لطلب المجلس الوارد في القرار ٧٤٥ (١٩٩٢) بتقديم تقرير مرحلي رابع في نيسان/ابريل ١٩٩٣. وهو يفيد أيضا، استجابة لطلب آخر ورد في القرار ٨١٠ (١٩٩٣)، بتنفيذ ذلك القرار وبالتدابير التي اتخذت لتحقيق الأهداف الأساسية لاتفاقات باريس المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. ويتضمن وصفا لأنشطة السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا لغاية ٣ أيار/مايو ١٩٩٣.

٣ - وقد طلب المجلس الى الأمين العام في الفقرة ٦ من القرار ٨١٠ (١٩٩٣)، أن يقدم اليه في موعد لا يتجاوز ١٥ أيار/مايو ١٩٩٣ تقريرا عن أحوال الانتخاب وتحضيراته. وفي حين سيكرس ذلك التقرير الاضافي لهذه المسألة، وللمسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في تهيئة وصيانة أحوال مقبولة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة، فإن هذا التقرير يتضمن أيضا أحدث معلومات تتصل بتنظيم الانتخابات واجرائها.

أولا - تنفيذ القرار ٧٤٥ (١٩٩٢)

ألف - نظرة عامة

٤ - لا تزال العقبة الرئيسية التي تحول دون تنفيذ ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا منذ انشائها في كمبوديا في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٢ هي رفض أحد الأطراف، وهو حزب كمبوتشيا الديمقراطية.

الوفاء بالالتزامات التي أخذها على عاتقه عند توقيعه على اتفاقات باريس للسلم. ولم يسرح هذا الطرف قواته المسلحة، ولا أتاح لموظفي سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا سبل الوصول للمناطق القليلة السكان التي يسيطر عليها في شمال وغرب البلد. بل على العكس من ذلك، فقد سعى هذا الطرف، انتهاكا لوقف اطلاق النار الى توسيع الأراضي التي يسيطر عليها، وقام بنسف الجسور وتنفيذ عمليات عسكرية أخرى. وفي كثير من الأحوال احتجزت وحداته في الميدان مؤقتا المراقبين العسكريين للأمم المتحدة ومن سواهم من موظفي سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وإن كان قد أفرج عنهم جميعا بعد ذلك عقب المفاوضات دون إصابتهم بأذى. وقد شنت إذاعة حزب كمبوتشيا الديمقراطية، بصورة متزايدة، هجمات عنيفة على سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وعلى كبار مسؤوليها ووجهت دعايات عنيفة ضد الأشخاص الناطقين بالفييتنامية ممن يقيمون في كمبوديا. وقد تورط أفراد من الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية، والقوات المسلحة لحزب كمبوتشيا الديمقراطية في مذابح ارتكبت ضد الأشخاص الناطقين بالفييتنامية. ومنذ الجزء الأخير من آذار/مارس ١٩٩٣، ظل أفراد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا موضع هجمات عديدة، تم كثير منها في ظروف تشير بقوة الى تورط حزب كمبوتشيا الديمقراطية.

٥ - واستجابة لما وصفته القوات المسلحة الشعبية الكمبودية بأنه اعتداء من جانب الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية وهو القوة العسكرية لحزب دولة كمبوديا، شنت القوات المذكورة هجمات على هذا الأخير مما يشكل، برأي السلطة الانتقالية، انتهاكات لوقف اطلاق النار. وعلاوة على ذلك، فمنذ أن بدأت الأحزاب السياسية المتنافسة في انتخابات الجمعية التأسيسية فتح مكاتب في أيلول/سبتمبر الماضي بالمنطقة التي يسيطر عليها حزب دولة كمبوديا وتشمل حوالي ٨٠ في المائة من البلد، وجه اللوم الى حزب دولة كمبوديا لتنظيمه هجمات عنيفة شنت على موظفي ومكاتب هذه الأحزاب أو أعضائه عن تلك الهجمات. وقد وجه معظم هذه الهجمات، التي بلغت ذروتها في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ضد حزب الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، وبشكل أقل، ضد حزب جبهة التحرير الوطنية لشعب الخمير. وهما الفصيلان الكمبوديان الآخران اللذان وقعا على اتفاقات باريس. وبرغم مسؤولية الهياكل الادارية القائمة عن الحفاظ على القانون والنظام كل في منطقته، لم يقم حزب دولة كمبوديا إلا ببضعة اعتقالات في أي من هذه الحالات.

٦ - ونتيجة لهذه التطورات، اضطرت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا الى أن تقوم، بموافقة مجلس الأمن، بتعديل أنشطتها في تنفيذ اتفاقات باريس، ولاسيما وزع عنصرها العسكري ومهامه. وقد وصفت هذه التعديلات بالتفصيل في التقارير السابقة المذكورة أعلاه. وكما ورد في التقارير السابقة، فإن عدم تعاون حزب كمبوتشيا الديمقراطية، حمل السلطة الانتقالية على وقف إيواء القوات المسلحة للفصائل الثلاث الأخرى، بعد أن تم نزع سلاح حوالي ٠٠٠ ٥٥ جندي تحت اشراف السلطة الانتقالية، وقام العنصر العسكري، بالتعاون الوثيق مع الشرطة المدنية والعناصر الأخرى من السلطة الانتقالية، بإعادة توجيه جهوده لكفالة أمن العملية الانتخابية وأمن الأحزاب السياسية الكمبودية وموظفي سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في ظل أحوال تتسم بعدم الاستقرار لا تتفق مع خطة التنفيذ الأصلية. ونتيجة لذلك، أعيد وزع

العنصر العسكري لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا لتوفير الأمن لأفرقة تسجيل الناخبين، فيما قام عنصر الشرطة المدنية بحراسة ثابتة ودوريات متحركة حول مكاتب الأحزاب السياسية التي رئي أنها قد تتعرض للخطر.

٧ - وبالنظر الى التحريفات التي لحقت بتنفيذ خطة السلم، سعت السلطة الانتقالية الى خلق وصيانة أفضل الأحوال الممكنة لعقد انتخابات حرة ونزيهة بدءا من ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٣. وقد أدت التدابير الموصوفة أعلاه الى انخفاض ملحوظ في مستويات العنف المنطلق من دوافع سياسية في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وآذار/مارس ١٩٩٣، وإن استمرت أشكال أكثر دهاء من التخويف لا تتسم بالعنف. بيد أن موجة من العنف الموجه ضد أقليات إثنية اندلعت خلال شهر آذار/مارس وتسببت في هجرة الآلاف من الأشخاص الناطقين بالفييتنامية بحثا عن المزيد من السلامة من هذه الهجمات.

٨ - وفي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، قمت بزيارتي الثانية في عام واحد لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في بداية الحملة الانتخابية التي تستغرق ستة أسابيع. وفي خطاب وجهته الى صاحب السمو الملكي الأمير سيهانوك، رئيس المجلس الوطني الأعلى، والى أعضاء المجلس الوطني الأعلى، ذكرتهم بمسؤولياتهم بمقتضى اتفاقات باريس وشددت على ضرورة أن يبذلوا كل ما بوسعهم لمساعدة أنفسهم ومساعدة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وذكرت أيضا أنه مع مراعاة التدابير التي اتخذتها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا منذ كانون الأول/ديسمبر لتحسين الحالة الأمنية، فقد كان حكمي مع مراعاة كل الحرص الواجب بأن الأحوال الأساسية المقبولة لاجراء حملة انتخابية ما تزال قائمة بالفعل. بيد أن الحالة في كمبوديا ما تزال مدعاة لقلق شديد وستقوم السلطة الانتقالية بمراقبة التطورات بعناية كبيرة وانتباه شديد حتى نهاية الانتخابات نفسها لكفالة رصد هذه الأحوال عن كثب وتحسينها قدر الإمكان. ومن دواعي التشجيع أن الحملة الانتخابية تجري سلميا، حتى الآن بمشاركة من آلاف الكمبوديين، على الرغم من وجود جو من التوتر.

باء - العلاقات مع المجلس الوطني الأعلى

٩ - ورد وصف لاجتماع المجلس الوطني الأعلى الذي عقد في بيجينغ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في تقريري المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٩٢ (١٩٩٢) (S/25289، الفقرات ٣ - ٦). ومنذ ذلك الحين، عقد المجلس الوطني الأعلى ثلاثة اجتماعات عامة (في ١٠ شباط/فبراير و ٤ و ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣) برئاسة الأمير سيهانوك وأربع دورات عمل (في ٩ و ٢٠ آذار/مارس و ٢١ و ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣) برئاسة ممثلي الخاص السيد ياسوشي أكاشي في غياب الأمير سيهانوك عن بنوم بنه. وقد تناولت الاجتماعات التطورات الأخيرة، بما في ذلك التطورات العسكرية في كمبوديا، وتهيئة وصيانة بيئة سياسية محايدة وتنفيذ حظر مؤقت للمجلس الوطني الأعلى على تصدير الأخشاب والأحجار الكريمة. وأعمال مختلف اللجان الاستشارية التقنية، والمبادئ الدستورية وغيرها من المسائل. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل تحت الفروع ذات الصلة الواردة أدناه.

١٠ - وفي ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أعلن رسميا السيد خيو سامبان، رئيس حزب كمبوتشيا الديمقراطية، للمجلس الوطني الأعلى أن حزبه لن يشترك في الانتخابات، مؤكدا على أن "قوات العدوان الفييتنامية" ما تزال تحتل كمبوديا وأنه لا توجد بيئة سياسية محايدة.

١١ - وفي ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، كتب اليّ السيد هون سن، "رئيس وزراء" سلطات بنوم بنه يطلب أن يتخذ هو ومجلس الأمن معا التدابير اللازمة مع الهياكل الادارية القائمة لضمان أن تجري الانتخابات في بيئة سياسية محايدة وفي ظل الأمن الكافي. واتهمت المذكرة المرفقة حزب كمبوتشيا الديمقراطية بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ولاتفاقات باريس وطلبت الإذن باتخاذ الوسائل اللازمة بالتعاون مع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا لمنع حزب كمبوتشيا الديمقراطية من المزيد من استغلال الموقف، ولوقاية العملية الانتخابية و "حماية الحكومة المنتخبة - الشعب الكمبودي من ابادة جماعية ثانية".

١٢ - وفي رسالة مؤرخة ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أبلغ الأمير سيهانوك ممثلي الخاص بأنه سيستقيل من رئاسة المجلس الوطني الأعلى في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، بعد الانتخابات. وفي اجتماعنا الذي عقد في ٧ نيسان/ابريل، حثثت الأمير بقوة على أن يعيد النظر في ذلك، قائلا أن كمبوديا تحتاج الى قيادته قبل الانتخابات وخلالها وبعدها. وبناء على ذلك وافق على البقاء رئيسا للمجلس الوطني الأعلى خلال الفترة الانتقالية.

١٣ - وفي ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣، كتب السيد خيو سامبان الى الأمير سيهانوك يعلنه أنه ما عاد قادرا على أن يحضر اجتماعات المجلس الوطني الأعلى في بنوم بن لأن الأمن هناك غير كاف وأن حزب كمبوتشيا الديمقراطية ينسحب "مؤقتا" من بنوم بن. وفي اليوم التالي، كتب ممثلي الخاص الى السيد خيو سامبان يعرض عليه تزويده بحماية السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، لكن هذا العرض قوبل بالرفض.

جيم - عنصر حقوق الانسان

١٤ - برغم الأنشطة المتنوعة التي بذلت في إطار عنصر حقوق الانسان، السابق عرضها في التقارير الماضية، وخاصة في تقريري المرحلي الثالث (S/25124) فإن حالة حقوق الانسان في كمبوديا لا تزال مدعاة لقلق عميق. إن استمرار الهجمات المنطلقة من بواعث سياسية وإثنية لا يزال خطرا جسيما بشكل واضح بالنسبة لحماية حقوق الانسان، وكذلك بالنسبة لخلق بيئة سياسية محايدة والحفاظ على هذه البيئة. وهذه المسألة تعالج تحت الفرع كاف أدناه.

١٥ - وقد جرى التعجيل بوضع ونشر برنامج للتوعية بحقوق الانسان خلال الفترة قيد الاستعراض، مع اشارة خاصة الى عمليات التدريب للمدرسين، ونشر الصكوك الدولية ذات الصلة، وتثقيف المهنيين الصحيين وتدريب الموظفين العموميين والمسؤولين السياسيين وتقديم الدعم لمنظمات حقوق الانسان المحلية.

١٦ - وقد سافرت افرقة من مدربي حقوق الانسان الى كمبونغ سوم وبانتي ومينشي وكمبونغ كونغ شنانغ وكراتي وراتنكيري وبورسات وكومبنغ سبيو وبريفينغ وكمبونغ شوم وباتامبانغ وكوكونغ وستونغ ترينغ في دورة لمدة أسبوع تستهدف العناصر التالية: ممثلو الأحزاب السياسية، وأعضاء رابطات حقوق الانسان، ومدربو المعلمين ومسؤولو اقامة العدل. وأوفد فريق آخر في بنوم بنه وكومبونغ شوم لتدريس دورات في كليات إعداد المعلمين. وتم بالتشاور مع مسؤولي الادارة الصحية لحزب دولة كمبوديا، بدء دورة جديدة عن حقوق الانسان لطلاب كلية الطب بما يكمل الدورة التي تم تدريسها في السنة الماضية في كلية الحقوق.

١٧ - وقد قدمت دورة خاصة لدعاة حقوق الانسان. وجرى تنظيم أنشطة تدريبية متعددة لرابطات حقوق الانسان بما في ذلك برنامج تدريبي عن اجراءات حقوق الانسان بالأمم المتحدة وبرنامج تدريبي خاص في بنوم بنه يعالج قضايا حقوق الانسان في العملية الانتخابية.

١٨ - وقد بوشر بنشاط كبير للتثقيف في مجال حقوق الانسان بواسطة موظفي حقوق الانسان المحليين ومساعديهم لشؤون التدريب. وهذه الدورات استهدفت القادة المحليين ومشرفي الانتخابات في المقاطعات والمدرسين ورابطات المرأة والرهبان والجنود والشرطة والأحزاب السياسية ورابطات حقوق الانسان. ويتراوح عدد الأشخاص الذين شملتهم هذه الدورات بين الآلاف في بانتي مينشي وكامبوت وكاندال وكوكونغ وبورسات، والمئات في كومبونغ شام وكومبونغ شنانغ وكومبونغ شوم وكومبونغ سبيو وسييم ريب وستونغ ترينغ وسفاي رييغ وتاكيو.

١٩ - وقد تم استنساخ مواد تثقيفية وملصقات ونشرات وشعارات لاصقة وغير ذلك من المواد المطبوعة التي أعدت في فترات التقارير السابقة بهدف المزيد من نشرها. وبالاضافة الى ذلك تمت طباعة ٤٠٠ صفحة احتوت تجميعا لصكوك حقوق الانسان المطبقة في كمبوديا في ١٠ ٠٠٠ نسخة لتوزيعها على نطاق واسع بين صفوف المربين والممارسين.

٢٠ - وعلى جبهة أخرى، اعتمدت لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة قرارا في دورتها الربيعية المعقودة في جنيف ينص للمرة الأولى على المشاركة التنفيذية لمركز حقوق الانسان في كمبوديا في فترة ما بعد السلطة الانتقالية، بما يكفل آلية دعم مهمة لمنظمات حقوق الانسان الكمبودية ويطلب القرار أيضا الى الأمين العام أن يعين ممثلا خاصا معنيا بحقوق الانسان في كمبوديا. ومع ذلك فلم ترد اشارة محددة الى المادة ١٧ من اتفاقات باريس التي تدعو لجنة حقوق الانسان الى مواصلة الرصد عن كثب لحالة حقوق الانسان في كمبوديا بما في ذلك، عند الاقتضاء، تعيين مقرر خاص يتولى تقديم التقارير الى اللجنة والى الجمعية العامة.

دال - العنصر الانتخابي

٢١ - بعد انجاز عملية تسجيل الناخبين، بما في ذلك تسجيل اللاجئين العائدين وجمع قائمة الناخبين بواسطة الحاسوب، أصبح عدد الناخبين المسجلين حاليا نحو ٤,٧ مليون ناخب، أو ما يقارب ٩٦ في المائة من السكان الذين يقدر بأنهم مؤهلون للتصويت. وجميع الأحزاب السياسية العشرين التي سبق تسجيلها بصورة مؤقتة (S/25124، الفقرة ٣٠) تم تسجيلها الآن رسميا لكي تشارك في الانتخابات وليس من بينها حزب كمبوتشيا الديمقراطية.

٢٢ - ولقد ذكرت في تقريري بشأن تنفيذ القرار ٧٩٢ (١٩٩٢) (S/25289، الفقرة ٣٤)، أن من المتوقع إجراء عملية الاقتراع في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، بما في ذلك ثلاثة أيام من التصويت في مراكز الاقتراع الثابتة ويومان آخران في مراكز الاقتراع المتنقلة. وبعد دراسة معمقة أخرى، خلصت السلطة الانتقالية الى أن إعادة تنظيم الموظفين من الأفرقة الثابتة الى الأفرقة المتحركة سوف تقتضي، بحد ذاتها، يوما بأكمله مما سيؤدي الى تمديد الاقتراع حتى ٢٨ أيار/مايو.

٢٣ - ومنذ صدور تقريري السابق (S/25289)، أصدر ممثلي الخاص عددا من التنقيحات الثانوية على قانون الانتخابات الأصلي بغية الاستجابة الى اعتبارات أمنية أو اعتبارات أخرى على نحو ما أثيرت به أو على النحو المتوقع. وهذه التنقيحات تشمل حظرا على الاجتماعات العامة التي تعقد قبل افتتاح الحملة الانتخابية رسميا في ٧ نيسان/ابريل، وحظرا على استطلاعات الرأي العام التي رؤي أنه قد ينجم عنها أثر تخويفي وحظرا على وضع أختام الأحزاب على صناديق الاقتراع وقت الادلاء بالأصوات وأحكاما منقحة عن ازالة الأسماء من قوائم المرشحين.

٢٤ - وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٣ اجتمع ممثلي الخاص مع زعماء الأحزاب الـ ٢٠ المسجلة للمشاركة في الانتخابات. واذ أبلغهم أنه يعتبرهم حماة الديمقراطية وسدنتها في كمبوديا، أحاطهم علما بحقوقهم ومسؤولياتهم بوصفهم قادة للأحزاب بموجب قانون الانتخابات.

٢٥ - وفي تقريري المرحلي الثالث (S/25124، الفقرتان ٣٣ و ٣٤)، وصفت الضغط القوي الذي مارسته الجبهة المتحدة الوطنية من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية، وجبهة التحرير الوطنية لشعب الخمير من أجل إجراء تنقيحات على قانون الانتخابات يقصد بها توسيع التصويت لكي يشمل الذين يطلق عليهم أسم خمير كروم من المقيمين في كمبوديا ولكي يسمح للكمبوديين الذين يعيشون فيما وراء البحار بالتسجيل خارج كمبوديا، اضافة الى الأسباب التي قررت بأنه، إذا لم يقرر مجلس الأمن، خلاف ذلك، لا ينبغي الموافقة على هذين التنقيحين المقترحين. وعليه، اغتنم ممثلي الخاص الفرصة أيضا لكي يشدد لزعماء الأحزاب السياسية على أن السلطة الانتقالية ترفض مقدما أي حجج تطرحها الأحزاب الكمبودية وتقصد الى سوق مبررات لرفض القبول بنتائج الانتخابات بدعوى أن النتائج كان يمكن أن تأتي مختلفة إذا ما كانت التنقيحات المقترحة قد حازت القبول. ورفض ممثلي الخاص أيضا الدعاوى القائلة بأن الكثير من

"الفيتناميين" قد سجلوا للتصويت، باعتبار أن عملية التسجيل خضعت للتدقيق من جانب ممثلي الأحزاب السياسية حيث كان لهم حق الاعتراض على طالبي التسجيل الذين كانوا يعتبرونهم غير مؤهلين. ولم تصدر اعتراضات إلا بحق نسبة صغيرة للغاية تبلغ واحدا في المائة من طالبي التسجيل دون أن يصحبها أي تأكيد للقرائن. وأضفي تغيير آخر على القانون يسمح بإنشاء مراكز اقتراع في الولايات المتحدة وفرنسا واستراليا بما يستوعب الكمبوديين المقيمين في الخارج، رغم أن القانون طلب أيضا أن يأتي هؤلاء الأفراد الى كمبوديا للتسجيل للتصويت وتتخذ الترتيبات حاليا لإنشاء مراكز الاقتراع هذه فيما وراء البحار في باريس ونيويورك وسيدني.

٢٦ - وعلى أساس عدد الناخبين المسجلين، تم توزيع مقاعد الجمعية التأسيسية وعددها ١٢٠ على المقاطعات الـ ٢١ واقليم بنوم بنه الخاص، على النحو التالي:

توزيع المقاعد حسب المقاطعات

بانتي مينشيه	٦
باتامبانغ	٨
كومبونغ شام	١٨
كومبونغ شانغ	٤
كومبونغ سبيو	٦
كومبونغ ثوم	٦
كومبوت	٦
كاندال	١١
كوكونغ	١
كراتي	٣
موندولكيري	١
بنوم بنه	١٢
بريفييار	١
بريفينغ	١١
بورسات	٤
راتاناك كيري	١
سييم ريب	٦
سيهانوك فيل	١
ستونغ ترينغ	١
سفاي رييغ	٥
تاكيو	٨
المجموع	١٢٠

٢٧ - وقد قدمت جميع الأحزاب السياسية العشرون المتنافسة في الانتخابات قوائم مرشحيها. ونشرت قوائم أحزاب ثلاثة في ١٣ نيسان/ابريل ونشرت قوائم ١٣ حزبا آخر في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣ أما قوائم الأربعة أحزاب المتبقية، التي حجزت بناء على طلبها، فلسوف تنشر قبل الانتخابات.

٢٨ - وتتخذ الاستعدادات على قدم وساق لاجراء الانتخابات حيث تتوافر بالفعل في كمبوديا المعدات واللوازم المطلوبة بما في ذلك أوراق وصناديق الاقتراع. كما وضعت جداول للتسليم تضمن أن تكون جميع المواد اللازمة متاحة قبل بدء عملية الإدلاء بالتصويت. وتم أيضا اختيار أكثر ٠٠٠ ٥٠ من موظفي الانتخابات الكمبوديين ووضعت برامج لتعيينهم ومن ثم تدريبهم بحيث يتمكنوا من مزاولة واجباتهم عندما يبدأ الاقتراع. وكان عدد مراكز الاقتراع، التي كان من المتوخى أن يبلغ نحو ٤٠٠ ١، قد جرى استعراضه في ضوء حالة الأمن ولكن من المرجح أن يظل العدد كما هو. وقد استوجب الأمر تقسيم بعض مراكز الاقتراع الى موقعين متقاربين، فيما قد ينخفض الى حد ما وعدد المواقع الثانوية. ومراكز الاقتراع مقسمة الى مراكز كبيرة أو متوسطة أو مراكز ثابتة صغيرة تتألف من ٨ و ٦ و ٣ من أفرقة الاقتراع على التوالي بالاضافة الى المراكز المتحركة. وسيرأس كل مركز للاقتراع موظف كمبودي مسؤول وموظف اقتراع دولي يتولى تقديم الدعم والمساعدة للموظف الرئيس. وسوف يبدأ الاقتراع في المراكز الثابتة في المناطق الأكثر سكانا خلال الأيام الثلاثة الأولى من فترة الاقتراع بحيث يدلى بأكبر عدد من الأصوات خلال هذه الفترة مما يخلق قوة دفع.

٢٩ - وقد وضعت الخطط من أجل تعيين ما يقارب ٠٠٠ ١ من موظفي مراكز الاقتراع الدوليين من أكثر من ٣٠ بلدا ويتعين وصولهم الى كمبوديا في أيار/مايو للتدريب على قانون الأمم المتحدة الانتخابي قبل أن يلتحقوا بالعمل في مراكز الاقتراع في كل أنحاء البلد. وقد طُلب من أحد عشر بلدا تقديم ما مجموعه ٥٠ من خبراء البصمات و ٥ من خبراء الخطوط لفحص الأصوات المعلقة وهي تلك التي يدلي بها الناخبون الذين فقدوا بطاقاتهم أو صودرت منهم بطريقة غير قانونية أو الذين يدلون بأصواتهم في مقاطعة بخلاف تلك التي سجلوا فيها. وكانت الاستجابات إزاء هذا الطلب بطيئة. ويؤمل أن يتسنى للحكومات تزويد السلطة الانتقالية بهذه القدرة المهمة من الموظفين.

٣٠ - وقد شجعت السلطة الانتقالية أيضا الأحزاب الكمبودية على تدارس المبادئ الدستورية والأشكال المختلفة من الدساتير التي قد يرغب أعضاء الجمعية التأسيسية في النظر فيها. وقد وضعت مسألة المبادئ الدستورية في أول الأمر على جدول أعمال المجلس الوطني الأعلى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وما برحت منذ ذلك الحين موضع مناقشة على فترات منتظمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ تبنت السلطة الانتقالية عقد حلقة دراسية حضرها ممثلون عن الأحزاب في اللجنة الاستشارية التقنية عن المبادئ الدستورية وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ دعي خبراء دوليون للمساعدة في مناقشة جرت حول هذه المسألة. كذلك عقدت حلقة دراسية دستورية أخرى مدتها ستة أيام في الفترة من ٢٩ آذار/مارس الى ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ وركزت على أربعة جوانب رئيسية: الدساتير والنزاعات: تاريخ كمبوديا الدستوري: القضايا الجوهرية التي تواجه الجمعية التأسيسية ثم وضع اجراءات للمناقشة. وقد حضر

الاجتماع أعضاء المجلس الوطني الأعلى وأمانته، وجميع الأحزاب السياسية المسجلة للتنافس في الانتخابات، ومنظمات غير حكومية مختارة ووكالات الأمم المتحدة الرئيسية العاملة في كمبوديا والخبراء الدوليون.

٣١ - وقد جاء مقتل مشرف الانتخابات الاقليمي في مقاطعة كمبونغ ثوم وهو من رعايا اليابان يوم ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ وكذلك مقتل مترجم كمبودي شفوي مدعاة للقلق بشأن الأمن. وقد أدى متطوعو الأمم المتحدة وعددهم ٤٦٥، الذين كانوا يعملون بوصفهم مشرفين انتخابيين اقليميين منتشرين في كل أنحاء البلاد، دورا حيويا في تدريب الموظفين الانتخابيين الكمبوديين وكذلك في برنامج التربية الوطنية المتعلق بالانتخابات الذي جرى تنفيذه في الريف، فضلا عن اقناع الناخبين بأن أصواتهم ستكون سرية. وفي أعقاب حادثة ٨ نيسان/ابريل، اتخذت السلطة الانتقالية ترتيبات مؤقتة للطوارئ لتحسين الأمن. فقد أوعز الى جميع متطوعي الأمم المتحدة، بمن فيهم مشرفوا الأقاليم الانتخابيون في عشر مقاطعات اعتبرت محفوفة بأخطار الأمن، بالانسحاب من الريف وعدم السفر بغير حراسة مسلحة حتى اشعار آخر. وقد استدعي مشرفو الانتخابات الاقليميون هؤلاء الى بنوم بنه مرة أخرى لعملية توعية واسعة النطاق فيما يتم صقل خطة أمنية متعددة العناصر لاستخدام الحراسات المسلحة وقوات الرد السريع. وقد قرر أربعون من متطوعي الأمم المتحدة ترك موقعهم وإن كان معظمهم قد أبدى عزمه على البقاء. وهناك اقتراح يقضي بالسماح لأعضاء الشرطة المدنية التابعين للسلطة الانتقالية بحمل أسلحة وقد خضع الاقتراح لدراسة دقيقة، ولكن ممثلي الخاص قرر عدم السماح بذلك في الوقت الحاضر بناء على توصية مفوض الشرطة للسلطة الانتقالية.

٣٢ - في الوقت نفسه، وكما لوحظ بالفعل، نظمت منذ بدء الحملة الانتخابية في ٧ نيسان/ابريل عشرات من الاجتماعات والمهرجانات العامة دون وقوع أي حادثة في جميع أنحاء كمبوديا بمشاركة من جميع الأحزاب.

هاء - العنصر العسكري

١ - انتهاكات وقف اطلاق النار

٣٣ - لا تزال الحالة العسكرية في كمبوديا تتميز بانتهاكات متواصلة وإن كانت أقل كثافة وأضيق نطاقا، ولا سيما في الأجزاء الوسطى والغربية من البلاد. وكما لوحظ في تقارير سابقة، فهي عادة ما تتخذ شكل صدامات أو عمليات تبادل للنيران بين القوات المسلحة التابعة للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية والقوات المسلحة الشعبية الكمبودية. على أن هذه الاشتباكات لم تكن تستمر لأكثر من بضعة أيام في وقت واحد.

٣٤ - مع ذلك تنجم مشاكل الأمن أيضا من انتشار نشاط عصابات اللصوص وكثيرا ما يرتكب هذه الأعمال جنود سابقون أو جنود منخرطون في قوات لا تدفع لهم ما يكفي أو لا تدفع لهم شيئا على الاطلاق بما يسهم في وجود احساس من عدم الأمن في الريف.

٣٥ - ومن أخطر انتهاكات وقف اطلاق النار ما وقع يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩٣. ففي ساعات الصباح المبكر من ذلك اليوم، قامت جماعات من المسلحين، يقال بإنها تنتمي الى الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية بمهاجمة مدينة سييم ريب في مقاطعة سييم ريب، من عدة اتجاهات مستخدمة قاذفات الصواريخ والأسلحة الصغيرة والقنابل اليدوية. وأغاروا على ثكنة القوات المسلحة الشعبية الكمبودية وعلى مطار سييم ريب وأعملوا النهب في مباني السلطة الانتقالية وأخرى للسكان المحليين. ولم يصب المطار بأضرار وقد صدت الهجوم شرطة القوات المسلحة الشعبية الكمبودية وتعزيزاتها العسكرية، وانسحب المهاجمون من المدينة. ولم تقع خسائر في الأرواح بين صفوف السلطة الانتقالية ولكن أفيد بوقوع خسائر بشرية بين السكان المدنيين وكذلك بين المهاجمين.

٢ - إعادة وزع العنصر العسكري

٣٦ - في تقريري بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٩٢ (١٩٩٢) (S/24289، الفقرة ١١)، ذكرت أن وضع العنصر العسكري لحماية الانتخابات ستجري مناقشته بمزيد من التفصيل في التقرير المرحلي الرابع.

٣٧ - وقد تم كذلك تدعيم التنسيق بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية. وتعمل أفرقة المراقبين العسكريين مع الشرطة المدنية التابعة للسلطة الانتقالية على مراقبة التظاهرات والتجمعات السياسية في كل أنحاء البلاد. كما أن موظفي العنصرين يساعدون الموظفين الانتخابيين في حملة التوعية المدنية. ويتم الآن إنهاء ترتيبات الأمن لكي تكفل أوسع نطاق ممكن من الأمن خلال الاقتراع سواء للأفرقة الثابتة أو المتحركة، وخاصة في أطراف البلاد التي تعد غير مستقرة نسبيا. كما أبرم العنصر العسكري، بالتعاون مع عنصر الشرطة المدنية، اتفاقا لكفالة الأمن فترة الاقتراع مع القوات المسلحة للفصائل الثلاث التي تمتثل لعملية السلم وهي حزب دولة كمبوديا والجبهة المتحدة الوطنية من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية وجبهة التحرير الوطنية لشعب الخمير. والجانب المحوري من هذه الترتيبات يتمثل في أن السلطة الانتقالية وحدها هي المسؤولة عن كفالة أمن مراكز الاقتراع وما حولها. وستكون السلطة الانتقالية مسؤولة دون غيرها عن جميع تدابير الأمن المتخذة في منطقة الجوار المباشر لأي مركز اقتراع، وكذلك أمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. أما القوات المسلحة للفصائل فستكون مسؤولة عن مساعدة السلطة الانتقالية فتزودها بالمعلومات عن التهديدات الممكنة أو الفعالة للانتخابات مع ضمان الأمن في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

٣٨ - ومن العوامل الأخرى التي أثارت القلق، تشديد القيود من جانب الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية على موظفي الاتصال للسلطة الانتقالية المرابطين في بيلين. وكثيرا ما دأب الجيش الوطني

لكمبوتشيا الديمقراطية على حمل المراقبين العسكريين وغيرهم من الموظفين على التزام بيوتهم، فيما كان يحول بين السلطة الانتقالية وبين إعادة تزويدهم بالوقود حيث يمنع إعادة التزويد جوا ويخلق عقبات بوجه عمليات احلالهم واستبدالهم. ورغم الاحتجاج المتكرر من جانب ممثلي الخاص لدى السيد خيو سامبان رئيس حزب كمبوتشيا الديمقراطية، لم تخفف هذه التدابير. ولقد سعت السلطة الانتقالية للحفاظ على وزعهم في بيلين لأطول فترة ممكنة مع مواصلة جهودها لإعادة تزويدهم باللازم. مع ذلك فقد تم سحب موظفي السلطة الانتقالية هؤلاء من بيلين يوم ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣. والسلطة الانتقالية تتفاوض مع الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية لفتح قناة بديلة للاتصال في موقع سوك سان القريب.

٣ - الهجمات التي يتعرض لها موظفو السلطة الانتقالية

٣٩ - سبق وصف الظروف التي رافقت الحوادث التي وقعت بين ٢٧ آذار/مارس و ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ونتج عنها ٨ من الوفيات بين صفوف الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين التابعين للسلطة الانتقالية اضافة الى المسؤولية عن وقوعها، في الرسالة التي وجهتها الى رئيس مجلس الأمن في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣ (S/25669). ومنذ ارسال هذه الرسالة، أفادت السلطة الانتقالية، فيما يتعلق بحادثة ٨ نيسان/ابريل في مقاطعة كومبونغ ثوم بأن القرائن تبدو وكأنها تستبعد تورط أي فصيل كمبودي بهذه الصفة. وتبدو الحادثة التي وقعت في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣ وقتل فيها جندي بنغلاديشي وكأنها أول هجوم متعمد ضد موظفي السلطة الانتقالية.

٤٠ - ونتيجة لهذه الهجمات، وجهت جميع وحدات العنصر العسكري في جميع المواقع الى زيادة اليقظة وتعزيز تدابير واجراءات الأمن الخاصة بها. وصدرت التعليمات التي تحظر الاقتراب من مراكز السلطة الانتقالية من جانب مسلحين غير معروفين. وما برح العنصر العسكري يعزز مواقعه الدفاعية في كل أنحاء كمبوديا وخاصة في اقليمي سييم ريب وكومبونغ ثوم. وهذه المواقع تم توسيعها بما يسمح بإنشاء ملاجئ وحماية فوقية فضلا عن مزاغل للرماية وهي عبارة عن فتحات دفاعية يمكن للجنود أن يردوا منها على اطلاق النار. وعندما تكون موجودات السلطة الانتقالية واقعة في أماكن معزولة، يستخدم حراس دائمون أو دوريات متحركة لتحسين الأمن الفعلي للمباني. كذلك تم تدعيم الأمن في مقر السلطة الانتقالية بتعلية الجدران حول المجمع وإحكام السيطرة على حركة المرور الوافدة وتحسين الاضاءة على طول الجدران والأخذ بوسائل تحقق أفضل من هوية الزوار والموظفين. ويعمل الأفراد العسكريون بالتعاون مع مراقبي الشرطة المدنية على تزويد نقاط التفتيش وحواجز الطرق بالأفراد للعمل على مصادرة الأسلحة المحرزة بطريقة غير مشروعة (انظر الفقرة ٨٤ أدناه).

٤١ - ومنذ تقديم تقريري عن الحوادث المشار اليه في الفقرة ٣٩ أعلاه، أقول مع الأسف إنه وقعت عدة هجمات أخرى على موظفي السلطة الانتقالية. ففي ٣٠ نيسان/ابريل، حوالي الساعة ٩/٣٠ مساء قام مهاجمون مسلحون في مقاطعة كومبونغ شام باطلاق النار على عربة تابعة للسلطة الانتقالية كانت تقل ثلاثة من مراقبي الشرطة المدنية. وقتل ضابط كولومبي فيما أصيب ضابط ماليزي بجراح خطيرة، وتم نقله الى

كوالا لمبور للمعالجة الطبية. كذلك هوجمت فصيلة من الكتيبة الأوروغوية حوالي الساعة ٩ مساء يوم ٣٠ نيسان/ابريل، في مقاطعة كراتي، بواسطة مهاجمين غير معروفين وأصيب جنديان من أوروغواي بجراح طفيفة. وفي ١ أيار/مايو، حوالي الساعة ١٠/٤٠ مساء القى أشخاص مجهولون ثلاث قنابل يدوية على معسكر الكتيبة الهولندية في مقاطعة بانتاي ميانشيه فأصيب جندي هولندي وتم اخلاؤه الى بانكوك. وفي ٣ أيار/مايو تعرضت دورية تابعة للسلطة الانتقالية مؤلفة من عربتين في مقاطعة كويونغ شام فأصيب خمسة أفراد من الكتيبة الهندية احدهم جراحه خطيرة. وتشير تحقيقات السلطة الانتقالية الى أن هذا الهجوم شنه الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية. وقد قتل منذ بداية عمل السلطة الانتقالية ١١ من أفرادها المدنيين والعسكريين نتيجة أعمال قتالية ومات تسعة وثلاثون آخرون لأسباب أخرى.

٤ - انسحاب القوات الأجنبية وعدم عودتها

٤٢ - تتعلق المادة السادسة من المرفق ٢ لاتفاقات باريس بالتحقق من انسحاب جميع فئات القوات الأجنبية من كمبوديا وعدم عودتها. وهذه المسألة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ اتفاقات باريس لأن حزب كمبوتشيا الديمقراطية يسوق الوجود المزعوم لـ "قوات أجنبية" أي القوات الفييتنامية في كمبوديا ذريعة تبريرا لرفضه الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقات.

٤٣ - وفي أيار/مايو ١٩٩٢، ومن منطلق المادة السادسة وكذلك المادة العاشرة من المرفق ٢ لاتفاقات باريس، اللتين تخولان السلطة الانتقالية التحقيق في الانتهاكات بمبادرة خاصة من جانبها، أنشأت السلطة الانتقالية أفرقة تحقيق استراتيجية لمتابعة الادعاءات بالوجود المستمر لقوات أجنبية في كمبوديا. وفي هذا الوقت، ثم بصورة متكررة منذ ذلك الحين، ما برحت السلطة الانتقالية تطالب الأحزاب الكمبودية موافاتها بمعلومات محققة تتصل بالقوات الأجنبية، مع تزويدها بضباط اتصال لتيسير التحقيق الذي تجريه السلطة الانتقالية على النحو المطلوب بموجب الاتفاقات. ولم ترد حتى تاريخه أي معلومات ولا أي بادرة للتعاون.

٤٤ - وفي تقريري المقدم الى مجلس الأمن بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (S/24800، الفقرة ١٨)، ذكرت أن السلطة الانتقالية لم تعثر على قرينة تفيد بأنه كان هناك أي تشكيلات لوحدات من القوات الأجنبية في كمبوديا. ولا يزال الأمر كذلك. وقد ذكرت حكومة فييت نام مرارا وتكرارا أنها سحبت قواتها من كمبوديا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.

٤٥ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أصدرت السلطة الانتقالية، لدى انعقاد دورة العمل للمجلس الوطني الأعلى، تقريرا مرحليا عن أعمال أفرقة التحقيق الاستراتيجية يقول بأن التحقيقات التي أجرتها لم تسفر حتى ذلك الحين عن أي قرائن حصرية حول وجود قوات أجنبية ولكنها مع ذلك تواصل أعمالها. وتم من جديد حث الأحزاب الكمبودية على تزويد السلطة الانتقالية بمعلومات عن وجود قوات أجنبية ولكن لم يقدم أي منها أي معلومات.

٤٦ - وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٣، أعلنت السلطة الانتقالية أن ثلاثة أشخاص ممن كانوا خاضعين للتحقيق بواسطة أفرقة التحقيق الاستراتيجية كانوا من الفييتناميين وأنهم خدموا بالقوات المسلحة الفييتنامية في كمبوديا، ومن ثم فهم بمثابة "قوات أجنبية" ضمن معنى التعريف الذي أقره المجلس الوطني الأعلى في اجتماعه المعقود في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. وكان اثنان من هؤلاء الرجال يخدمون لدى القوات المسلحة الشعبية الكمبودية فيما كان الثالث عضوا سابقا بها. والثلاثة صدرت لهم بطاقات هوية من جانب سلطات بنوم بنه. وعلى ذلك، طلبت السلطة الانتقالية الى سلطات بنوم بنه تسريح الأول والثاني اللذين لا يزالان في الخدمة من قواتها المسلحة وسحب بطاقات الهوية للرجال الثلاثة جميعا. وطلبت السلطة الانتقالية أيضا الى حكومة فييت نام أن تقبل عودة الرجال الثلاثة بوصفهم رعايا فييتناميين ولكن الحكومة المذكورة لم تستجب حتى الآن الى هذا الطلب. وكان هناك أربعة رجال آخرين جرى تعريفهم أيضا على أنهم من "القوات الأجنبية" وما زالت تحقيقات أفرقة التحقيق الاستراتيجية مستمرة بشأنهم.

٤٧ - في الوقت نفسه حرصت السلطة الانتقالية على أن تجعل تعقيدات الحالة واضحة قدر الامكان. فالرجال الثلاثة الذين جرى تحديدهم أصلا كانوا متزوجين من كمبوديات ولديهم أطفال، وليس هناك ما يشير بصورة أو بأخرى الى أنهم كانوا تحت سيطرة السلطات الفييتنامية. ويعد تفسير هذه الاعتبارات أمرا ضروريا نظرا للاستياء الشعبي الواسع النطاق بين الكمبوديين تجاه الرعايا الفييتناميين والأشخاص الناطقين باللغة الفييتنامية. وهذا الاستياء الذي يستمد جذوره من تاريخ العلاقات بين كمبوديا وفييت نام، كان خاضعا بصورة عمدية ومنظمة لعملية تأجيج، لا من جانب حزب كمبوتشيا الديمقراطية فحسب ولكن أيضا، ولو بصورة أقل، من جانب الجبهة المتحدة الوطنية من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية وكذلك جبهة التحرير الوطنية لشعب الخمير.

٤٨ - من هنا كانت السلطة الانتقالية حريصة كل الحرص على توضيح أن أفراد "القوات الأجنبية" على النحو المحدد في اتفاقات باريس، وفيما يتصل بالذين تتحمل السلطة الانتقالية مسؤوليات محددة تجاههم، يختلفون عن المقيمين أو المهاجرين الأجانب ومنهم مثلا الأشخاص الذين هاجروا من فييت نام الى كمبوديا لأسباب اقتصادية أو غيرها. كذلك أوضحت السلطة الانتقالية رأيها بأن الأشخاص المولودين في كمبوديا من أصل فييتنامي، وكثير منهم عاشوا في كمبوديا جيلين أو ثلاثة، يمثلون فئة مستقلة تماما. والسلطة الانتقالية لا تتحمل مسؤولية خاصة بموجب اتفاقات باريس تجاه المقيمين أو المهاجرين الأجانب، وهي ترى أن هذه المسائل أمور طويلة الأجل لا يمكن حلها إلا بمحادثات بين حكومة كمبوديا مستقبلا وبين حكومة فييت نام. وقد انتقدت السلطة الانتقالية علنا ما تراه بأنه اتجاهات عنصرية من جانب بعض الأحزاب الكمبودية، وأكدت مسؤولية السلطات المحلية في الحفاظ على القانون والنظام في المناطق التي تسيطر عليها مع ضمان سلامة وأمن مواطنيها.

٤٩ - وللمسألة جوانب تؤثر في البيئة التي ستجري فيها الانتخابات، وهي مناقشة ترد في الفرع كاف أدناه تحت عنوان "خلق بيئة سياسية محايدة والحفاظ عليها".

٥ - الهندسة وإعادة بناء الهياكل الأساسية

٥٠ - منذ بدء البعثة، اخذت خمس وحدات هندسية تابعة للسلطة، تكملها سرايا المهندسين في ١١ من ١٢ كتيبة للمشاة، تعمل على تحسين وترميم الطرق والجسور والمطارات التي لا غنى عنها لسلامة وسرعة تنقّل موظفي السلطة في انحاء البلد. كذلك حسنت هذه العمليات كثيرا من الهياكل الأساسية لسكان كمبوديا، خصوصا في الريف.

٥١ - وقامت وحدات هندسية من بولندا وتايلند والصين وفرنسا واليابان - بإصلاح مئات الجسور وتحسين عشرات الكيلومترات من الطرق، فضلا عن المطارات الموجودة في بوشنتونغ (بنوم بنه) وستونغ ترينغ.

٦ - التعريف بالألغام وإزالتها

٥٢ - تقوم وحدة التدريب على إزالة الألغام بتعليم الكمبوديين رصد وتحديد مواقع الألغام البرية وتدميرها. وتخطيط حقول الألغام. كما أن هذه الوحدة التي تتألف من ١٨٣ ضابطا وموظفا تبث الوعي بالألغام بين الجمهور. وكل واحدة من المفارز الوطنية الثمان في الوحدة منظمة في ٩ أطقم للتدريب على إزالة الألغام وهي تقدم الدورات التدريبية، لفرق للإشراف على تطهير الألغام تسير عمل الأطقم المتدربة خلال تطهيرها للألغام. ودربت الوحدة في العام الماضي أكثر من ٠٠٠ ٢٠ كمبودي، منهم نحو ٦٠٠ مستخدمون فعلا في أنشطة إزالة الألغام إما لدى السلطة الانتقالية مباشرة أو لدى أربع منظمات غير حكومية (مثل هالو ترست، وطاقم التعريف بالألغام، وهيئة المعونة الشعبية النرويجية، وهيئة المعوقين الدوليين) شاركت في تطهير الألغام في كمبوديا. والحائل الرئيسي دون استخدام مزيد من العاملين المتدربين في تطهير الألغام هو نقص فرق الإشراف.

٥٣ - وكانت الوحدة قد قامت بدور أساسي في تطهير أكثر من ١,٦ مليون متر مربع من الأرض، وفي إزالة أكثر من ٠٠٠ ١٥ لغم وقطع أخرى من العتاد لم تنفجر. كذلك توجهت الوحدة إلى أطفال المدارس والقرويين في أنحاء الريف، وألقت محاضرات على العاملين في القوات المسلحة والشرطة حول التوعية بالألغام وتفاديها ومع ذلك أصيب ١٧ عاملا بالوحدة من الألغام وأنواع أخرى من الذخائر منذ بدء البعثة، وما زال كثير من الكمبوديين يعانون من إصابات.

٥٤ - وكما جاء في التقرير المرحلي الثالث (S/25124، الفقرة ٨٣)، عقد مجلس إدارة المركز الكمبودي للتصرف في الألغام أول اجتماع له يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وأقر خطة قصيرة الأجل للعمليات. واجتمع مجلس الادارة مرة أخرى في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣ للنظر في عمله حتى ذلك التاريخ، وفي مشاكل تظل مواجهتها لازمة.

٥٥ - وتعمل السلطة الانتقالية حاليا على إضفاء الصفة الكمبودية على هذا المركز من أجل تهيئته للعمل بعد انتهاء ولاية السلطة الانتقالية. وجرى فعلا توظيف خمسة كمبوديين للبدء في تدريبهم على قاعدة بيانات عن الألغام بمساعدة الحاسوب، كما بدأ الآن توظيف كمبوديين لكي يتولوا في النهاية المسؤولية عن الفروع الرئيسية الأربعة وهي الإعلام والسياسة، والعمليات، والتدريب، والادارة.

٥٦ - أما الأولوية الرئيسية الأخرى فهي جمع الأموال. فلا يستطيع المركز أداء الدور المرسوم له بوصفه هيئة وطنية كمبودية لتطهير الألغام بمعزل عن الدعم المالي والمؤسسي للسلطة الانتقالية ما لم يأت تمويل دولي عاجلا. وقد وزعت بشكل واسع على نطاق أوساط المانحين وثيقة تلخص المتطلبات المالية للخطة القصيرة الأجل لعمليات المركز، ولكن لا يمكن وصف الاستجابة حتى الآن على ذلك إلا بأنها مخيبة للآمال. فالألغام خطر جسيم طويل الأجل على رفاه شعب كمبوديا. وأنا أناشد الدوائر الدولية بشدة أن تساعدنا في هذا المجال.

واو - عنصر الادارة المدنية

١ - نظرة عامة

٥٧ - أهم ما استجد منذ تقريري الأخير على ممارسة السلطة الانتقالية لرقابتها في الادارة المدنية على المجالات الخمسة التي حددتها اتفاقات باريس - وهي الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والأمن العام والمالية والاعلام - هو نشاط فريق المراقبة الذي تشكل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وهذه المراقبة تكمل عمليات الاشراف العادية التي تزاولها السلطة على الهياكل الأساسية الادارية الحالية، وخصوصا خارج بنوم بنه وإلا كان الاشراف غير كاف بسبب القلة النسبية لموظفي السلطة الانتقالية المخصصين لكل مقاطعة.

٥٨ - ويرأس كل فريق للمراقبة مفتش يساعده ممثل عن كل من عنصري القوات المسلحة والشرطة المدنية، وموظفون من دائرتي المالية والأمن العام في عنصر الادارة المدنية، ومحللون ومترجمون من شعبة الاعلام والتعليم. وهم يعملون بأمر من البعثة يوقعه نائب الممثل الخاص للأمين العام بعد مقابلة حاكم المقاطعة. وغرضهم من ذلك هو التحقق من أن الادارة المحلية على مستوى المقاطعة والمنطقة والقرية ستكون محايدة سياسيا خلال عملية الانتخاب. وتحقيقا لهذا الهدف، يمارس الفريق حقه في الاطلاع دون عائق على الوثائق وفق اتفاقات باريس.

٥٩ - وقد أنجز فريق المراقبة عمليات في مناطق يسيطر عليها حزب دولة كمبوديا في مقاطعات كاندال وبراي فينغ وتاكيو وكومبونغ شام. والعمل جار أيضا في ترجمة وتحليل متعمق للوثائق التي أتاحتها الادارة المحلية للسلطة الانتقالية. وجرت عملية أخرى في أمبيل في منطقة الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة. ويتضح من تحليل وثائق حزب دولة كمبوديا التي اطلعت عليها السلطة وجود استخدام واسع ومستمر لجهاز الدولة التابع لحزب دولة كمبوديا في إجراء أنشطة لحملة

سياسية لصالح الحزب الشعبي لكمبوديا حُشد فيها العاملون بالدولة من الشرطة والقوات المسلحة والموظفين الحكوميين - من أجل الدعاية لانتخاب الحزب الشعبي لكمبوديا. وتقوم السلطة حاليا باستعراض متعمق لدلائل موثقة عن مواقف وأساليب حزب دولة كمبوديا من أحزاب المعارضة السياسية والمنظمات الأهلية لحقوق الانسان، ومن إعادة اللاجئين إلى وطنهم وذلك من أجل تنسيق الردود المناسبة.

٦٠ - وكما حدث في الخطوة الأولى، كُلف موظفو الادارة المدنية بأن يحاولوا منع موظفي السلطات المحلية من إجراء أنشطة لصالح الأحزاب السياسية خلال ساعات عملهم العادية، للحيلولة دون استخدام المباني العامة ومركبات السلطات المحلية في أغراض حزبية، وللتشديد على سرية الاقتراع.

٢ - الشؤون الخارجية

٦١ - وفقا للإعلان الذي أصدره المجلس الوطني الأعلى بأن يكون لجوازات سفر جميع الكمبوديين نفس وضع جوازات سفر المجلس، بدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ اعتماد جوازات سفر الطالبين بختم المجلس، من أجل ضمان التساوي في المعاملة. وفي ١ نيسان/ابريل كان هناك حوالي ٠٠٠ ٩ جواز سفر مختوم، منها جوازات سفر دبلوماسية وعادية وجوازات سفر للخدمات.

٦٢ - وأمكن أيضا بالتنسيق مع العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية بالسلطة الانتقالية أن يتولى موظفو عنصر الادارة المدنية بالسلطة مزيدا من الإشراف والرقابة على مهام مختلفة في الحدود، منها الهجرة والجمارك، وتنفيذ القرار الرسمي المتعلق بالأخشاب والأحجار الكريمة والمعادن. وشكلت وحدة لمراقبة الحدود لتكون جزءا من العملية المدنية، بحيث تكون مسؤولة عن الاتصال بين عناصر السلطة والهياكل الادارية الموجودة، والعمليات الميدانية المدنية، والدعم السوقي المدني، وأنشطة أخرى. والجهود جارية لتوظيف ووزع ٣٠ من رجال مراقبة الحدود على نقاط المراقبة، وعلى المراكز الرئيسية للهجرة والجمارك، لكي يعملوا مع الموجودين أصلا هناك من المراقبين العسكريين والشرطة المدنية.

٦٣ - وخلال آذار/مارس ١٩٩٣، بدأت السلطة سلسلة حلقات دراسية للموظفين الكمبوديين العاملين في الهجرة ومراقبة الحدود، لتدريبهم على تنفيذ الاجراءات المتفق عليها مع الأحزاب الثلاثة المتعاونة من السلطة الانتقالية.

٣ - الدفاع

٦٤ - في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، قام قادة القوات المسلحة للأحزاب الثلاثة الملتزمة باتفاقات باريس - وهي القوات المسلحة الشعبية الكمبودية، وقوات التحرير الوطنية لشعب الخمير، والجيش الوطني لكمبوتشيا المستقلة - بتوقيع مرسوم أعدته السلطة الانتقالية لتنظيم النشاط السياسي للعسكريين. كما وقعت الأحزاب الثلاثة في أوائل عام ١٩٩٣ مرسومين مماثلين يتعلقان بالنشاط السياسي لكل من أفراد

الشرطة والادارة المدنية. ونوقشت هذه المراسيم في الفرع كاف أدناه. كذلك قام نائب الوزير الأول للدفاع بحزب دولة كمبوديا، وهو أعلى مسؤول عن الشؤون السياسية، بتوقيع مرسوم في أواخر شباط/فبراير يحظر ارتداء شعار وزي الحزب الشعبي لكمبوديا، أو عرض ملصقات الحزب الشعبي لكمبوديا على المباني العامة، وذلك بناء على طلب السلطة الانتقالية.

٦٥ - وردا على موجة التخويف والعنف المنطلق من دوافع سياسية، ويرجع جانب كبير منها إلى الجنود، شكلت السلطة الانتقالية في أوائل شباط/فبراير نظاما لإطلاع "وزارة الدفاع" التابعة لحزب دولة كمبوديا على الحالات التي يُدعى فيها أن أعضاء القوات المسلحة الشعبية الكمبودية شاركوا في نشاط غير مشروع. وشكلت "الوزارة" بطلب من السلطة الانتقالية لجنة خاصة للتحقيق في هذه الادعاءات، وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩٣ كانت السلطة قد تلقت قائمة بأفراد القوات المسلحة الشعبية الكمبودية المسؤولين عن التحقيقات في ادعاءات سوء السلوك التي حدثت في كل مقاطعة وكل وحدة. على أن "الوزارة" لم تعترف بأن موظفيها مذنبون إلا في قلة من الحالات، كما أن العقوبات نادرة.

٤ - الأمن العام

٦٦ - بدأت السلطة الانتقالية في أوائل ١٩٩٣ بتدريب القضاة وضباط الشرطة العاملين في الهيكل الاداري الحالي على تنفيذ قانون العقوبات الذي اعتمده المجلس الوطني الأعلى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بمبادرة من السلطة. وجاءت مرحلة التدريب هذه بعد مراحل سابقة جرى فيها تدريب حوالي ٢٠٠ من القضاة ووكلاء النيابة وضباط الشرطة من الأحزاب الكمبودية الثلاثة الملتزمة بعملية السلم على هذا القانون خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٢. وتناقش الفقرة ٨٤ أدناه المرسوم الذي أصدره الممثل الخاص في آذار/مارس ١٩٩٢ بحظر امتلاك وحمل الأسلحة والمفرقعات بصورة غير مشروعة.

٦٧ - وبالتعاون مع جهات حقوق الانسان والشرطة المدنية، يواصل موظفو عنصر الادارة المدنية برنامجا لزيارة السجون العادية بهدف تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قانون العقوبات. وحدث بعض التقدم في هذا المجال، خصوصا في تحسين أحوال السجون. وجرى العمل مع برنامج كبير لمنظمة الصليب الأحمر الدولية من أجل تحسين خدمات المياه والاصحاح في سجون بنوم بنه وسجون المقاطعات، وأدى ذلك إلى تحسينات ملحوظة في الأحوال المادية لهذه السجون.

٦٨ - والمؤسف أن مشاكل استخدام الأغلال في عدة سجون في المقاطعات ومراكز للشرطة مازالت موجودة رغم المحاولات المتكررة لإنهاء هذا الأسلوب. وما زالت مشاكل نقص الطعام تسبب قلقا كبيرا في كثير من سجون المقاطعات. وما زال سوء الإيذاء البدني للسجناء مدعاة للقلق في عدد من سجون المقاطعات وفي زنازين الشرطة.

٦٩ - وقد بدأ برنامج لإحضار السجناء إلى محاكم لتقرير شرعية إحتجازهم في محاولة لكسر تحكم قوات الأمن في قضايا الاحتجاز. وقُدمت فعلا إلى بنوم بنه وإلى عدة محاكم بالمقاطعات طلبات لإخلاء سبيل المحتجزين طويلا دون محاكمة، ولو أن نقص محاكم الاستئناف يعرقل فعالية هذا البرنامج. وتبذل المساعي الدبلوماسية كلما أمكن لدى السلطات الادارية الحالية من أجل إخلاء سبيل المسجونين طويلا.

٥ - المالية

٧٠ - منذ الجزء الأخير من آذار/مارس ١٩٩٣، أصبحت قيمة الريبل الكمبودي مزعزعة جدا، فقد هبط سعر صرفه من حوالي ٥٠٠ ٢ ريبل لكل دولار أمريكي إلى أكثر من ٠٠٠ ٤ ريبل. واقترن هذا التذبذب بارتفاع حاد في أسعار المواد وخصوصا الأرز، فهو الآن يكلف بين ثلاثة وأربعة أضعاف سعره قبل هبوط سعر الريبل. ولا يمكن إرجاع التقلبات في قيمة الريبل إلى أي إجراء أو خطأ من جانب السلطات المالية لبنوم بنه، فعملياتها تخضع لمراقبة فاحصة وتشرف عليها السلطة الانتقالية التي لم تستطع التحقق من الأسباب الاقتصادية للتقلبات. على أنه يبدو أن الأحزاب الكمبودية الثلاثة الأخرى - وهي حزب كمبوتشيا الديمقراطية، والجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، وقوات التحرير الوطنية لشعب الخمير - ليست مستعدة لدعم الريبل الذى أدى انخفاضه إلى آثار خطيرة على سلطات بنوم بنه.

٧١ - لذلك فإن جهود السلطة الانتقالية لتثبيت الريبل، وهو العملة التي تستخدمها الغالبية العظمى من شعب كمبوديا، تعرقلها إعتبارات سياسية هي أن الدعم المباشر للعملة يعتبر تحيزا لسلطات بنوم بنه. ومن ناحية أخرى من الواضح أن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها سرعة التضخم وحدته ستكون لها آثار سلبية في جو الانتخابات المقرر عقدها، خصوصا بسبب الضرر الذي أصاب هذا الجو أصلا من أعمال العنف المذكورة أعلاه. لذلك اتخذت السلطة تدابير لطرح كميات إضافية من الأرز في الأسواق للحيلولة دون التخزين وخفض سعر الأرز، سعيا إلى تفادي الاضطراب الاجتماعي. على أن تحقيق هذا قد يتطلب وقتا.

٧٢ - أما التطور الثاني الهام في هذا الميدان فيتعلق بالمفاوضات من أجل قرض لكمبوديا تعهد به البنك الدولي في مؤتمر طوكيو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وكانت الأحزاب الكمبودية قد امتنعت عن تأييد مشروع الاتفاق على هذا الائتمان رغم تأكيدات متكررة من السلطة الانتقالية بأن القرض سيكون محايدا سياسيا وليست له آثار في عملية الانتخاب، وانه لا توزيع لأية أموال حتى تقام الحكومة الكمبودية الجديدة، وأنه سيكون على الحكومة الجديدة أولا أن تعتمد أي اتفاق مع البنك، وأن الهدف من القرض هو إفادة شعب كمبوديا بأسره وليس مجرد حزب أو آخر. كما أوضحت السلطة للأحزاب الكمبودية وجود فجوة زمنية كبيرة بين توقيع الاتفاق وتنفيذ هذه المعاملة المالية فعلا.

٧٣ - وفي اجتماع يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، اعتمد المجلس الوطني الأعلى بتوصية من السلطة الانتقالية توجيها بالرقابة المالية أعده ممثلي الخاص بشأن نقل الأصول العامة، من أجل الأخذ بتدابير منظمة وواضحة على عملية تحويل ممتلكات الهياكل الادارية الحالية إلى القطاع الخاص.

٧٤ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، أوفدت السلطة الانتقالية بعثة لمدة أسبوع إلى المناطق التي تديرها قوات التحرير الوطنية لشعب الخمير والجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة في شمالي كمبوديا. وجرت مراجعات مالية منفصلة لجميع أوجه النشاط الاداري، ولبرامج صحية ثنائية التمويل. ولوحظ أنها عموما سليمة. كما جرت مناقشات مع ممثلي هذين الحزبين بشأن قطع الأشجار، والحظر النفطي، والجمارك، وأسلوب السلطة الانتقالية المقترح في بيع الأصول العامة، وإعادة توطين العائدين، وأنشطة أخرى في مناطقهما.

٦ - الاعلام

٧٥ - سيتوقف أي تقييم يقول بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة، إلى حد كبير، على ادراك أن الأحزاب السياسية قد أتيحت لها سبل الوصول إلى وسائط الاعلام. فبالاضافة إلى ما تملكه الأحزاب المشرون المتنافسة في الانتخابات من مرافق التليفزيون والفيديو والاذاعة ومنشآت إعلامية أخرى، مارست السلطة الانتقالية أيضا حقها في الرقابة المباشرة على الهياكل الادارية القائمة، من أجل تأمين وصول جميع الأحزاب إلى منشأة وسائط الاتصال الجماهيرية لسلطات بنوم بنه، وإلى محطتي الاذاعة اللتين يملكهما حزبان هما الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، وقوات التحرير الوطنية لشعب الخمير. لذلك أصدر ممثلي الخاص توجيها بشأن تكافؤ فرص الوصول إلى وسائط الاعلام خلال حملة الانتخابات، يحدد فيه مسؤوليات السلطة والهياكل الادارية الحالية في هذا الصدد، وهي أساسا مرافق وسائط الإعلام الجماهيريات لسلطة بنوم بنه.

٧٦ - وعملا بذلك التوجيه، ستكون لاذاعة السلطة الانتقالية:

(أ) أن تذيع يوميا برامج عن الانتخابات؛

(ب) أن تخصص لكل حزب سياسي مسجل فترات في كل أسبوع لإذاعة المواد السياسية؛

(ج) أن تجيز "حق الرد" إذا رأى أي حزب سياسي أو مرشحه أو مسؤولوه أنهم هوجموا دون إنصاف أو أن بياناتهم العامة قد أسيء عرضها.

٧٧ - وتم الاتفاق أيضا على أن تذيع محطة التلفزيون لسلطات بنوم بنه مواد متعلقة بالانتخابات من السلطة والأحزاب السياسية لمدة ساعة كل يوم، حسبما ورد في التوجيه.

٧ - الرقابة المتخصصة

٧٨ - أما في قطاع صيانة الآثار الثقافية والتاريخية، فقد عقدت اللجنة التوجيهية لخطة اليونسكو المتعلقة بتقسيم أراضي منطقة أنكور وادارتها بيئيا في اجتماعها الأول في سييم رياب في آذار/مارس ١٩٩٣. ويشارك في وضع هذه الخطة فريق من ٢٣ خبيرا فنيا.

٧٩ - كما شكلت دائرة المراقبة المتخصصة فريقا عاملا فنيا للقطاع الصحي من أجل تمكين الأحزاب الكمبودية الأربعة من أن تعمل سويا مع الوكالات الدولية ووكالات الأمم المتحدة لحل مشاكل إيصال الخدمات الصحية ضمن نطاق الهياكل الادارية الحالية.

٨ - عنصر الشرطة المدنية

٨٠ - في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وبعد زيادة شديدة في الهجمات بالقنابل اليدوية والأسلحة الآلية على مكاتب الأحزاب السياسية، بدأ عنصر الشرطة المدنية التابع للسلطة الانتقالية، بالتعاون مع عناصر أخرى بالسلطة عملية خاصة للحد من هذه الهجمات. وجرت زيارات ومراقبة منتظمة لجميع مكاتب الأحزاب السياسية على مدار الساعة بواسطة دوريات من الشرطة المدنية. وهناك الآن أكثر من ٦٠٠ مكتب ولا تستطيع السلطة بمواردها المحدودة أن تكفل الأمن لها جميعا. لذلك صقلت أساليب الحماية هذه بتعاون وثيق مع الأحزاب المعنية. ووضعت الشرطة المدنية قائمة بأسماء ٦٠ مكتبا حزبيا تتعرض لأشد الخطر، وهيأت العناصر العسكرية لها الحماية ٢٤ ساعة يوميا في البداية، ثم خلال ساعات الظلام فقط. ومنذ ذلك الحين لم يحدث أي هجوم على المكاتب المحروسة، وهبط كثيرا عدد الهجمات على المكاتب في شباط/فبراير، وفي النصف الأول من آذار/مارس. على أن الأحزاب السياسية فتحت مكاتب أخرى تصل نزولا إلى مستوى الكميونات والقرى، وبدأ عدد الهجمات يتصاعد من جديد.

٨١ - ويتركز كثيرا من العمل اليومي لعنصر الشرطة المدنية على الجزء الرئيسي من ولايته وهي الاشراف أو الرقابة على أنشطة الشرطة المحلية. وهناك حاليا جزء هام من هذا العمل هو رصد المهرجانات والاجتماعات السياسية خلال فترة الحملة الانتخابية. وأقيم منذ افتتاح الحملة الانتخابية في ٧ نيسان/أبريل حوالي ٢٠٠ مهرجان واجتماع سياسي في ١٦ من مقاطعات كمبوديا ومجموعها ٢١ مقاطعة، ونظمتها أساسا الأحزاب الأكبر عددا والأفضل تنظيما. وفي جميع الحالات تقريبا كان الحزب المنظم يتقيد بالقانون الانتخابي للأمم المتحدة وبأنظمة الأمن المتصلة بذلك عند تخطيط الاجتماع وإجرائه. ولم ترد أنباء عن أي حالة من الإخلال بالاجتماعات أو مضايقتها، ولم يحدث أي اشتباك بين أعضاء الأحزاب مختلفة.

٨٢ - وإلى جانب الاشراف على التحقيقات التي تجريها الشرطة المحلية اضطلعت الشرطة المدنية التابعة للسلطة الانتقالية، بصورة مستقلة، بمئات من التحقيقات المتعلقة بالجرائم الخطيرة وخصوصا تلك التي تعتبر ذات دافع سياسي أو إثني. ويتضح من هذه التحقيقات أن الاتهامات الموجهة لا أساس لها في حوالي

٦٠ إلى ٧٠ في المائة من القضايا. والتحقيقات غير حاسمة في قضايا أخرى نظرا لنقص الهياكل الأمنية العامة لدى السلطات المحلية في معظم أنحاء الريف. وقد توفر لدى المدعي الخاص في عدد من القضايا ما يكفي من الأدلة لاصدار مذكرة قبض، وهو ما ترد مناقشته في الفرع كاف أدناه. وفي الحالات التي تنطوي فيها الجريمة على اعتبارات سياسية أو إثنية، يثير ممثلي الخاص المسألة أمام المجلس الوطني الأعلى وإذا اقتضي الأمر في اجتماعات خاصة مع زعماء الأطراف الكمبودية المعنية وفي رسائل توجه إليهم. على أن أنشطة مكافحة الجريمة، كما يرد أدناه، تتعرقل بسبب عدم وجود نظام قضائي عامل في أي من المناطق التي يمكن لسلطة الأمم المتحدة دخولها، وكذلك بسبب سوء أحوال السجون.

٨٣ - كذلك يضطلع بالأعمال التحضيرية للمساهمة في الترتيبات الأمنية الخاصة بالانتخابات، حيث سيكون مراقبو الانتخابات من الشرطة المدنية التابعة للسلطة حاضرين في جميع مراكز الاقتراع.

٨٤ - كذلك شارك أفراد الشرطة المدنية التابعة للسلطة الانتقالية في الأنشطة الأخرى التي تقوم بها السلطة فيما يتصل بايجاد الشروط المقبولة والحفاظ عليها لإجراء انتخابات حرة نزيهة، ويرد عرض أكثر تفصيلا لهذه المسألة في الفرع كاف أدناه. وتحقيقا لهذه الغاية، وقع ممثلي الخاص بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٣ أمرا يحظر على الأشخاص غير المأذون لهم إمتلاك الأسلحة النارية والمتفجرات وحملها. وبعد فترة عفو مدتها ثلاثة أسابيع يسمح خلالها لهؤلاء الأفراد بتسليم المواد الممنوعة، يخضع المخالفون للسجن ولمصادرة الأسلحة والمتفجرات الموجودة في حوزتهم. وقد كان هذا الأمر شديد الفعالية كتدبير من تدابير مكافحة الجريمة سواء في بنوم بنه أو في المقاطعات. وقد أدى إنشاء نقاط تفتيش مشتركة بين الشرطة المدنية التابعة للسلطة الانتقالية والشرطة المحلية اعتبارا من ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ إلى مصادرة ما مجموعه ٧١ سلاحا ناريا فتاكا مثل البنادق أك - ٤٧، و ٦٥ سلاحا ناريا خفيفا مثل المسدسات والغدارات و سبع من قاذفات الصواريخ ومئات القذائف من مختلف أنواع الذخائر. وفي بنوم بنه يقام يوميا بصورة عشوائية ١٤ نقطة تفتيش ويتم كل أسبوع مصادرة ١٥ سلاحا ناريا في المتوسط. وتحفظ هذه الأسلحة المصادرة لبعض الوقت لتمكين حامليها من تبرير حيازتهم لها بابراز الوثائق اللازمة، وتدمر في نهاية الأمر إذا لم يتم ذلك. وقد أدى هذا إلى هبوط ملموس في عدد الجرائم المبلغ عنها في بنوم بنه. ففي شهر كانون الثاني/يناير بلغ عدد الجرائم الخطيرة من مختلف الأنواع، بما في ذلك جرائم القتل والاغتصاب والسطو المسلح والتسبب في إنفجارات واطلاق الأسلحة النارية بصورة غير قانونية، ٦٦ جريمة وارتفع هذا العدد إلى ٨٢ جريمة في شهر شباط/فبراير. أما في آذار/مارس فقد هبط المجموع إلى ٦٥ جريمة ثم هبط إلى ٣٥ جريمة في شهر نيسان/أبريل.

٨٥ - وبموجب الفقرة ١٢٣ من الخطة التنفيذية (S/23613) وضمانا للإشراف الفعال من جانب السلطة الانتقالية على قوات الشرطة التابعة للأحزاب، أجرى عنصر الشرطة المدنية دراسة شاملة عن حجم قوات الشرطة وتنظيمها ومعداتها لدى الأحزاب الكمبودية الثلاثة الملتزمة باتفاقات السلم. ولم يسمح للسلطة بالدخول إلى المنطقة التي يسيطر عليها حزب كمبوديا الديمقراطية. وقد تأكد أن لدى الحزبين الأصغر وهما الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة وجبهة التحرير الوطنية

لشعب الخمير، قوات شرطة عاملة محدودة، بينما يوجد لدى حزب دولة كمبوديا ٥٠٠ ٤٨ شرطي، غير أن هؤلاء لا يتمتعون بالتدريب الوافي أو التجهيزات الكافية.

٨٦ - ومنذ بداية البعثة، يقوم عنصر الشرطة المدنية بتوفير التدريب للشرطة المحلية. وقد أجرى دورات في التدريب الأساسي، والتدريب العملياتي، ومراقبة حركة المرور، وحقوق الانسان، والقانون الجنائي، والتحقيقات الجنائية، ودور كل من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وعنصر الشرطة المدنية، ومنع الجريمة، والسيطرة على المظاهرات ومكافحة الشغب، ومدونة قواعد السلوك. وهذا التدريب، وهو تدريب جار، يتم في كل من بنوم بنه وفي الأقاليم وقد استفاد منه حتى الآن قرابة ٠٠٠ ٢ من شرطة حزب دولة كمبوديا.

٨٧ - وكما ورد في التقرير المرحلي الثالث (S/25124، الفقرة ٧٨)، تقوم الشرطة المدنية التابعة للسلطة أيضا بتوفير التدريب الأساسي للشرطة لدى الفئات الأخرى. وقد جرى هذا التدريب في أمبيل وفي أوسماش بالمنطقة التابعة للجبهة الوطنية المتحدة وفي ثمار بوك بالمنطقة التي تسيطر عليها جبهة التحرير الوطنية. وحتى هذا التاريخ، زاد عدد رجال الشرطة الذين أنهوا بنجاح دوراتهم التدريبية عن ٤٥٠ شرطيا وبينهم ٢٨ من حزب كمبوتشيا الديمقراطية. وقد بدأت خلال شهر نيسان/ابريل ١٩٩٣ في مدرسة تدريب شرطة الخمير التابعة للسلطة الانتقالية الدورة الأولى لمدربي الشرطة لتلك الفئات الثلاث.

حاء - عنصر الإعادة الى الوطن

٨٨ - بنهاية شهر نيسان/ابريل ١٩٩٣، ستكون مرحلة النقل للإعادة الى الوطن لقرابة ٠٠٠ ٣٦٥ من اللاجئين والمشردين الكمبوديين من مخيمات على الحدود التايلندية وغير ذلك من المواقع. وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣، أي بعد سنة تماما من بدء العملية، ترأست السيدة ساداكو أوغاتا، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، احتفالا رسميا لإغلاق الموقع ٢ وهو أكبر مخيمات اللاجئين وآخرها. ويجري حاليا إعادة من تبقى من اللاجئين والمشردين وهم عبارة عن بضعة آلاف. - باستثناء نحو ٦٠٠ رفضوا اعادتهم الى الوطن. وقد أبلغت حكومة تايلند السلطة الانتقالية أنه سيتم ترحيلهم.

٨٩ - وقد ارتفع المعدل الشهري للعائدين من ٠٠٠ ٤ في نيسان/أبريل ١٩٩٢ الى ٠٠٠ ٢٠ في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وبحلول تموز/يوليه، كان حوالي ٠٠٠ ٣٠ من الكمبوديين يعودون شهريا الى وطنهم. ومع أن الأمطار أدت الى زيادة صعوبة أحوال السفر، فقد تم التغلب على ذلك باستخدام السكك الحديدية وفي بعض الحالات الممرات المائية. وارتفع معدل العودة الى ٠٠٠ ٣٥ شهريا بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر ووصل ذروته، أي ٠٠٠ ٤٠، في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٣. ومع أن الجانب الأعظم من العائدين جاء من تايلند، فإن حوالي ٠٠٠ ٢ عادوا من اندونيسيا وفييت نام وماليزيا.

٩٠ - وفيما يتعلق بمواقع إعادة الادماج داخل كمبوديا، فإن الأحزاب الكمبودية الأربعة قد احترمت بكل دقة حرية العائدين في الاختيار. واختار معظم الناس الاستقرار في مناطق تسيطر عليها سلطات بنوم بنه. أما من تبقى، فقد اختار ٣٣ ٠٠٠ منهم الاستقرار في منطقة جبهة التحرير الوطنية بينما استقر بضعة آلاف في منطقة حزب كمبوتشيا الديمقراطية ومنطقة الجبهة الوطنية المتحدة. وقد استقر ما يزيد عن نصف العائدين في المقاطعات الشمالية بانتي ومينشي وباتامبانغ، بينما استقر كثيرون غيرهم في مقاطعات سيم ريبه وكندال وبورسات.

٩١ - وبالإضافة الى الحصول على الجرايات الغذائية لمدة ٤٠٠ يوم ومجموعة من الأغراض المنزلية، يستطيع العائدون الاختيار بين عدة أشكال من المساعدة بما في ذلك الحصول على أرض زراعية أو قطعة أرض لبناء مسكن أو منحة نقدية كبديل عن مواد البناء. وقد اختار معظم العائدين، حوالي ٨٨ في المائة منهم، المنحة النقدية.

٩٢ - وبغية المساعدة في عملية إعادة الادماج، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو الوكالة الرائدة في اجراءات الإعادة الى الوطن، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من المنظمات غير الحكومية المختلفة، بتنفيذ ما يزيد عن ٦٠ مشروعا من المشاريع ذات الأثر السريع لمساعدة المجتمعات المحلية على استيعاب العائدين. ومن هذه المشاريع اصلاح الطرقات والجسور وازالة الألغام والتنمية الزراعية وحفر الآبار وبرك الماء وتحسين وبناء المرافق الصحية والصحة العامة والتعليم.

٩٣ - ومنذ أن بدأ تسجيل الناخبين في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، أعطيت الفرصة لجميع العائدين المؤهلين للتسجيل للإنتخابات عند عودتهم الى وطنهم إما في مكان وجهتهم النهائية الى جانب السكان المحليين أو في مراكز الاستقبال الستة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ومع اقتراب الموعد النهائي لانتهاء فترة التسجيل الانتخابي، وضع ترتيب خاص بين عنصر الانعاش والعنصر الانتخابي لتمكين من تبقى من سكان مخيمات الحدود المؤهلين من التسجيل. وقد "أدرج هؤلاء" مؤقتا في تايلند خلال شهر كانون الثاني/يناير وتلقوا بطاقات التسجيل عند عودتهم الى كمبوديا.

٩٤ - وبالتعاون مع العناصر الأخرى في السلطة الانتقالية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين آلية تشمل جميع أنحاء البلاد لرصد أحوال العائدين. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الآلية في دراسة الوضع الأمني للاجئين فضلا عن عملية إعادة ادماجهم. وسيقوم على جمع المعلومات منسقو مكتب المفوض السامي في كمبوديا، ثم يتولون بعد ذلك بتحليل المعلومات والعمل على التصدي للمشاكل التي تنشأ في هذا الميدان. ونظرا لما يعتزم من الإنهاء التدريجي لوجود الموظفين الدوليين التابعين لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين خلال الأشهر المقبلة، فإن النية تتجه الى اضفاء الصفة الكمبودية على النظام باستخدام الكمبوديين المدربين في المستقبل القريب. ويجري العمل حاليا على تدريب هؤلاء الموظفين.

طاء - عنصر الانعاش

٩٥ - خلال عام ١٩٩٢، وافق المجلس الوطني الأعلى، بناء على توصية من السلطة الانتقالية، على ما مجموعه ٣٥ مشروعا من مشاريع الإنعاش قيمتها ٣٤٠ مليون دولار. ومنذ بداية ١٩٩٣ أقر المجلس ١٠ مشاريع أخرى قيمتها تقارب ٢٦ مليون دولار. على أنه حتى آذار/مارس ١٩٩٣ لم يتم تسديد إلا حوالي مائة مليون دولار من أصل مبلغ ٨٨٠ مليون دولار مما كان قد تم التعهد به في المؤتمر الوزاري المعني بانعاش وتعمير كمبوديا الذي انعقد في طوكيو في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢.

٩٦ - وقد أعاد اجتماع المانحين الذي انعقد في بنوم بنه في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ التأكيد على التزام المانحين بمبادئ الإنعاش والتعمير مما قبلوا به في مؤتمر طوكيو. وقد أكد المانحون ما أعلنوه في ذلك المؤتمر من تبرعات معربين عن رغبتهم في مواجهة الاحتياجات الفورية لكمبوديا، كما أعلنوا استعدادهم للتعجيل بتسديد الأموال خلال فترة ما قبل الانتخابات. ويقوم ما يزيد عن ٣٠ من الجهات المانحة، بما في ذلك الوكالات الدولية وغير الحكومية، بتنفيذ برنامج المساعدة الخاص بها بدفعات موزعة على الأشهر القليلة القادمة وذلك في قطاعات أساسية من قبيل الصحة والتعليم. كذلك يقدم الدعم لبناء القدرة المؤسسية، حيث يقوم عنصر الإنعاش في السلطة الانتقالية ومكتب المستشار الاقتصادي باعداد حلقات دراسية وبرامج تدريبية في المجالات التي تحظى بالأولوية والمتمثلة في تنظيم القطاع العام واصلاح الخدمة المدنية وتخطيط الاستثمار وتنمية الموارد الطبيعية.

٩٧ - ويتمثل جزء من دعم الانعاش في ائتمان انعاشي طارئ لدى المؤسسة الإنمائية الدولية قيمته ٧٥ مليون دولار يقدمها البنك الدولي لأغراض الصحة والتعليم والنقل والزراعة والمرافق العامة. وفي دورة العمل التي عقدها المجلس الوطني الأعلى في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ اتفقت الأطراف الأخرى على مذكرة تتصل بالقرض المقترح وتقرر بدء المفاوضات فورا مع البنك الدولي لتنفيذ القرض. ولكن برغم المفاوضات المكثفة والمطولة اتضح أن الأحزاب الكمبودية غير قادرة على التوصل الى توافق في الآراء حول اتفاق الائتمان. وللخروج من هذا الطريق المسدود، عرضت المسألة مجددا على الهيئة العامة للمجلس الوطني الأعلى في اجتماعه بتاريخ ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ولكن لم يتم التوصل الى قرار في هذا الشأن.

٩٨ - وقد واصل عنصر الإنعاش، بالتعاون الوثيق مع المراقبين العسكريين التابعين للسلطة الانتقالية ومع الادارة المدنية، وأفراد الشرطة المدنية، الذين تم وزعهم على نقاط التفتيش عند الحدود، رصد مدى الامتثال للحظر المؤقت المفروض على تصدير الأخشاب، الذي اعتمده المجلس الوطني الأعلى في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ويتبين من الأرقام المتاحة استمرار الانخفاض في عدد الانتهاكات وفي كمية الكتل الخشبية المصدرة، على النحو التالي:

الشهر	عدد الانتهاكات	حجم الأخشاب بالأمتار المكعبة
كانون الثاني/يناير	٤٦	٤٨ ٠٤٩
شباط/فبراير	١١	١٢ ٣٧٠
آذار/مارس	٥	٢ ٣٤٥

٩٩ - ومن بين الانتهاكات الخمسة المسجلة في آذار/مارس، كانت هناك شحنتان إجماليهما ٢٢٠ مترا مكعبا، وجهتهما تايلند، وشحنة واحدة حجمها ٧٠٠ متر مكعب وجهتها فييت نام. ولم يتسن تحديد وجهة الشحنتين الأخريين وإجماليهما ٤٢٥ ١ مترا مكعبا. وفي الحالات الخمس كلها كان الفصيل المسؤول عن الانتهاك هو حزب دولة كمبوديا. على أنه مما ينبغي إيضاحه أن السلطة الانتقالية ما زالت عاجزة عن الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها حزب كمبوتشيا الديمقراطية، ولا يسمح لها بوضع مراقبين على الجانب التايلندي من الحدود لرصد الانتهاكات التي قد تحدث في تلك المنطقة.

١٠٠ - وبالإضافة إلى الحظر المؤقت المفروض في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ على تصدير الكتل الخشبية، اعتمد المجلس الوطني الأعلى في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ تدابير تكميلية ترمي إلى عدم التشجيع على قطع مزيد من الأشجار وبتخفيض حجم الأخشاب المنشورة المسموح بتصديرها من كمبوديا. واتفق على ألا يزيد حجم الأخشاب المنشورة التي تصدر خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٩٣ على ٥/١٢ من الحصة الكلية التي ستحدد لعام ١٩٩٣.

١٠١ - ولعدم توفر توافق في الآراء بين الأطراف الكمبودية بشأن ما ينبغي أن تكون عليه تلك الحصة، حدد ممثلي الخاص الرقم الإجمالي المستهدف لاستغلال الأحراج في المنطقة الخاضعة لسيطرة دولة كمبوديا بما مقداره ٠٠٠ ٢١٥ متر مكعب لسنة ١٩٩٣. ويمثل هذا الرقم إنخفاضا إجماليه ٣٠ في المائة عن مستوى استغلال الأحراج في سنة ١٩٩١، الذي بلغ ٨٩١ ٣٠٩ مترا مكعبا. وفي حدود هذا الرقم لا ينبغي أن تتجاوز الصادرات من الخشب المنشور ٠٠٠ ١٦٠ متر مكعب في سنة ١٩٩٣.

١٠٢ - وقد وافق المجلس الوطني الأعلى، في دورة أعماله المعقودة في ٩ آذار/مارس ،على مشروع خطة العمل للسلطة الانتقالية فيما يتصل بتنفيذ الإعلان المتعلق بالتعدين وتصدير المعادن والأحجار الكريمة من كمبوديا. وقد فرض الإعلان حظرا مؤقتا على استخراج الموارد المعدنية للأغراض التجارية، برا وبحرا وعلى تصدير المعادن والأحجار الكريمة من كمبوديا، اعتبارا من ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٣.

١٠٣ - ومن المقرر تنفيذ خطة العمل من خلال جمع ونشر المعلومات، والتدابير التشريعية، وإنفاذها من جانب السلطات المحلية تحت إشراف السلطة الانتقالية، وبدعم من المجتمع الدولي ولا سيما من البلدان

المتاخمة لكمبوديا. وقد وجه نداء خاص إلى حكومة تايلند، طُلب فيه إلى الشركات التايلندية العاملة في كمبوديا التوقف عن العمليات وسحب معداتها من البلد. وقد أثرت بنفسي هذه المسألة مع وزير خارجية تايلند خلال زيارتي الأخيرة لبانكوك. على أنه لم يظهر بعد ما ينم عن الاستجابة لهذا النداء.

١٠٤ - وردت في التقرر المرحلي الثالث (S/25124، الفقرات ٧٠ و ٧١ و ٩١ إلى ٩٣)، لمحة عامة عن أنشطة السلطة الانتقالية في هذا المجال، بينما تناولت الفقرات ٧٥ إلى ٧٧ أعلاه الجهود التي تبذلها السلطة الانتقالية لضمان إمكانية الوصول بشكل منصف إلى وسائط الإعلام.

١٠٥ - وفي حين أن التركيز الرئيسي للجهود التي تبذلها السلطة الانتقالية في مجال الإعلام/التعليم أثناء الحملة الانتخابية ينصب، وفقا للفقرة ٨ من القرار ٨١٠ (١٩٩٣)، على سرية الاقتراع (وعلى إنتاج مواد لحملات الأحزاب السياسية لأغراض البث الإذاعي) فإن السلطة الانتقالية على استعداد للاستجابة بمرونة للظروف السريعة التغير عن طريق تعديل رسائلها الإذاعية، مما يتعلق مثلا، بإبراز أهمية الانتخابات بالنسبة لمستقبل كمبوديا وأهمية التصويت بالنسبة للأفراد الكمبوديين وبصفة خاصة وجوب عدم الاستسلام للتخويف.

١٠٦ - وقد ساعد إنشاء محطات التقوية الاذاعية على زيادة جمهور المستمعين ونقل رسالة السلطة الانتقالية إلى جميع أنحاء البلد. وقداستكمل هذا الجهد بتوزيع مئات الآلاف من أجهزة الاستقبال الإذاعي التي قدمتها، على سبيل الهبة، الحكومة اليابانية والمنظمات غير الحكومية اليابانية.

١٠٧ - وبالإضافة إلى ذلك، عرضت السلطة الانتقالية في تلفزيون بنوم بنه أشرطة فيديو إعلامية بشأن مختلف جوانب العملية الانتخابية، بما في ذلك مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة التي شارك فيها ممثلو الأحزاب السياسية العشرين المتنافسة في الانتخابات، كما وزعت تلك الأشرطة في شتى أنحاء البلد. وبالرغم من ضآلة عدد الأسر المعيشية خارج العاصمة التي تستطيع استقبال برامج تلفزيون بنوم بنه مباشرة، توجد في معظم المراكز السكانية قاعات لعرض أشرطة الفيديو يتجمع فيها القرويون لمشاهدة تلك الأشرطة، ويقوم موظفو المقاطعات التابعون للسلطة الانتقالية بصورة منتظمة بعرض أشرطة الفيديو التي تنتجها السلطة الانتقالية. كما أقيمت لوحات إعلانية تستوعب ملصقات جميع الأحزاب السياسية، فضلا عن الشعارات والملصقات الخاصة التي تهيء الناخبين لعملية الانتخاب.

كاف - خلق بيئة سياسية محايدة والحفاظ عليها

١٠٨ - شكلت مختلف أعمال العنف والتخويف تحديا رئيسيا أمام تهيئة وصيانة بيئة سياسية محايدة. وقد اضطر ممثلي الخاص إلى إبلاغ المجلس الوطني الأعلى، أثناء دورة أعماله المعقودة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٣، بأن الانتخابات لا يمكن أن تكون حرة ونزيهة ما لم يتوفر لها الحد الأدنى من الشروط الأساسية المقبولة.

١٠٩- وخلال شهر آذار/مارس، قتل في كمبوديا نحو ١٠٠ شخص، منهم عدد كبير من أصل فييتنامي. وكان بين الضحايا أعضاء من الأحزاب الكمبودية الأربعة كلها. ومع أن كثيرا من أعمال العنف تصطبغ بصبغة سياسية أو إثنية ظاهرة فإن بعض حوادث القتل لم يكن لها دافع يمكن تحديده، ووقعت في بيئة شاعت فيها للغاية الامدادات الزائدة من الأسلحة والعنف بعد سنوات من الحرب.

١١٠ - وقد أدت حالة الأمن المتدهورة إلى صعوبة التحقيق في أعمال العنف السياسية أو العرقية الدافع في مقاطعات مثل كمبونغ ثوم وسييم ريب وبانتي ميانشي وباتا مانغ.

١١١ - وقد أصدر المدعي الخاص التابع للسلطة الانتقالية أوامر بإلقاء القبض على إثنى عشر شخصا خلال الفترة قيد الاستعراض، منهم سبعة من ضباط القوات المسلحة الشعبية الكمبودية طلب إلقاء القبض عليهم لصلتهم بما حدث في باتا مانغ من اختطاف ثم اختفاء أربعة من أعضاء الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، بالاضافة إلى اثنين من مسؤولي حزب دولة كمبوديا طلب إلقاء القبض عليهم لصلتهم باغتيال عضو في الحزب الديمقراطي البوذي الحر في بري فنغ، وضابط من الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية طلب إلقاء القبض عليه لصلته بالمذبحة التي وقعت في تشونغ كنياس بسيم ريب.

١١٢ - وقد تعثرت أيضا الجهود المبذولة لصيانة بيئة سياسية محايدة من جراء أعمال الاستطلاع التي تقوم بها سلطات الأحزاب الكمبودية على جميع المستويات، بغرض تحديد الخصوم السياسيين ومضايقة وتخويف من يرتأى أنه من الخصوم. وما برحت جميع الهياكل الادارية القائمة الثلاثة التي تستطيع السلطة الانتقالية الوصول إليها، تعبئ مواردها من أجل تعزيز تأمين التأييد السياسي. وهذا النشاط الذي تقوم به سلطات بنوم بنه بحكم الموارد الأكبر المتاحة في متناولها مسألة تثير القلق بصفة خاصة للسلطة الانتقالية وتقدم ممثلي الخاص بالشكوى مرارا وتكرارا بسبب هذه الممارسة، وأكد أنها تمس حرية ونزاهة الانتخابات.

١١٣ - وفي وقت مبكر من هذه السنة، وقعت الأطراف الكمبودية الثلاثة التي تمتثل لاتفاق باريس، على سلسلة من التوجيهات أعدتها السلطة الانتقالية وتتناول قضية الأنشطة السياسية التي يضطلع بها أعضاء الهياكل الادارية القائمة. وتحظر التوجيهات الاستعانة بأفراد القوات المسلحة وقوة الشرطة والادارة المدنية على التوالي في الأغراض الحزبية، ولا يسمح لهؤلاء الأشخاص بالاشتراك في النشاط السياسي إلا إذا كان هذا النشاط يمارس في غير أوقات العمل ودون ارتداء الزي الرسمي.

١١٤ - وقد كرست السلطة الانتقالية جهودا كبيرة لتخفيف القيود المفروضة على حرية التعبير وعلى حرية الانتقال في كثير من مناطق البلد. كما درجت التقاليد على تقييد حرية الانضمام إلى الأحزاب السياسية وجماعات حقوق الانسان، ولا سيما على مستويات المقاطعات والمحافظات. ولتبديد مناخ الخوف والترويع، ألحت السلطة الانتقالية على قيام حملة سياسية نشطة تشترك فيها جميع الأحزاب السياسية المسجلة على

النحو الواجب، مع إتاحة فرص الوصول بصورة منصفة إلى وسائط الإعلام والحق في عقد الاجتماعات العامة والمهرجانات بصورة آمنة.

١١٥ - وترد معالجة ثلاثة جوانب لموجة العنف الحالية في الفقرات التالية وهي: الهجمات على الأشخاص الناطقين باللغة الفييتنامية، بما في ذلك المولودون في كمبوديا من أصل عرقي فييتنامي؛ والهجمات على أعضاء ومكاتب الأحزاب السياسية؛ والهجمات على الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين التابعين لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا.

١ - الهجمات على الأشخاص الناطقين باللغة الفييتنامية

١١٦ - في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣ هاجمت جماعة مسلحة من نحو ٢٠ شخصا قرية عائمة في تشونغ كنياس بمقاطعة وسييم ريب، يقطنها بالدرجة الأولى أشخاص مولودون في كمبوديا من أصل فييتنامي ويزاولون صيد السمك على بحيرة تونلي ساب، مما أسفر عن مقتل ٣٣ شخصا من بينهم ١٢ طفلا. وأصيب ٢٤ شخصا آخر بجراح في ذلك الهجوم، كما قتل شخصان من المغيرين. وخلصت التحقيقات التي أجرتها السلطة الانتقالية إلى أن المهاجمين كانوا أعضاء في وحدة تابعة للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية يقودها السيد لوييوونغ دارا. وأصدرت السلطة الانتقالية أمرا بإلقاء القبض عليه كما كتب مثلي الخاص إلى السيد خيو سامفان، رئيس حزب كمبوتشيا الديمقراطية، يطلب إليه تسليم ذلك الشخص لكي تتحفظ عليه السلطة الانتقالية. ولم يصل رد على ذلك الطلب.

١١٧ - وفي ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣ هاجمت جماعة من المغيرين تتراوح بين ١٠ أشخاص و ٢٠ شخصا ثلاثة قوارب لصيد السمك في قرية شنك ترو، بمقاطعة كومبونغ تشانغ، حيث قتلت خمسة من الكبار وثلاثة أطفال. وكشفت التحقيقات عن أدلة تفيد اشتراك الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية في ذلك، على أن السلطة الانتقالية لم تتمكن حتى الآن من القيام بأي اعتقالات.

١١٨ - وفي ليلة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣، هاجم أشخاص مجهولو الهوية بالقنابل اليدوية وبصورة منسقة أربعة أماكن على الأقل في بنوم بنه يرتادها أو يمتلكها أشخاص ناطقون باللغة الفييتنامية، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ٢٠ شخصا على الأقل بجراح.

١١٩ - ونتج عن هذه الهجمات، أن بدأت عدة آلاف من أفراد الجالية الفييتنامية في كمبوديا، وكثير منهم كان يعيش هناك على مدى جيلين أو ثلاثة أجيال، في الهجرة من ديارهم نحو الحدود الفييتنامية. حيث استخدم عدد كبير منهم القوارب عبر بحيرة تونلي ساب ونهر باساك. وقامت الوحدات البحرية التابعة للسلطة الانتقالية، يعززها مشاة البحرية المسلحين، برصد هذه التحركات عن كثب في الأنهار، لضمان مباشرة السلطات المحلية لمسؤوليتها عن حماية المهاجرين. وفعلت الشرطة المدنية التابعة للسلطة الانتقالية الشيء نفسه على البر.

١٢٠- ومنذ بدأ النزوح الجماعي في أواخر آذار/مارس، تم حتى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ تسجيل ٦٥٩ ٢١ شخصا فييتنامي الأصل قاموا بعبور الحدود إلى فييت نام من عند نقاط تفتيش على الحدود مزودة بأفراد من السلطة الانتقالية. ولا يعرف عدد الأشخاص الآخرين الذين عبروا الحدود من عند نقاط عبور غير قانونية أو غير مزودة بأفراد. إلا أن الحركة هبطت الآن هبوطا كبيرا.

١٢١ - وفي ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣، التقى السيد غوخوان، نائب وزير خارجية فييت نام بممثلي الخاص وأبلغه بانزعاج حكومته البالغ إزاء ما وصفه بأنه أعمال التخريب لاتفاقات باريس والأعمال الإرهابية التي يوجهها حزب كمبوتشيا الديمقراطية ضد الأشخاص الناطقين باللغة الفييتنامية. وأدان بشدة المذابح التي ارتكبت. وحث نائب الوزير السلطة الانتقالية على اتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان أمن السكان الفييتناميين في كمبوديا.

١٢٢ - وأبلغ ممثلي الخاص نائب الوزير بتصميم السلطة الانتقالية على بذل كل ما في وسعها لإنهاء العنف في كمبوديا. إلا أنه جرى إيضاح أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين في المنطقة التي تسيطر عليها سلطات بنوم بنه تقع على عاتق تلك السلطات. وستبذل السلطة الانتقالية قصارى جهدها لضمان امتثال تلك السلطات للمسؤوليات المنوطة بها. إلا ان الموارد المتاحة للسلطة الانتقالية لا تكفي لتوفير الحماية الكاملة للسكان الفييتناميين، في الوقت الذي تطلع فيه بالمهمة المنوطة بها على سبيل الأولوية والمتمثلة في حماية العملية الانتخابية. كما أوضحت السلطة الانتقالية موقفها تجاه القوات الأجنبية والمقيمين الأجانب والمهاجرين والأشخاص المولودين في كمبوديا من أصل أجنبي، فضلا عن جهودها الرامية إلى الحفاظ على السمات التي تميز بين تلك الفئات الثلاث.

١٢٣ - وخلال الزيارة التي قمت بها إلى فييت نام يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣، ناقشت المسألة مع الحكومة وأعلنت أن السلطة الانتقالية ستبذل قصارى جهدها لضمان حماية الجالية الفييتنامية الإثنية في كمبوديا. كما أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لمد يد العون إلى فييت نام في حالة حدوث تدفق من الفييتناميين الإثنيين من كمبوديا.

٢ - الهجمات على أعضاء ومكاتب الأحزاب السياسية

١٢٤ - منذ بداية النشاط الحزبي السياسي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وأعضاء الأحزاب يتعرضون لمختلف أنواع التهديد والتخويف والهجمات التي تتسم بالعنف. وعلى أساس الشكاوى التي تقدمت بها الأحزاب السياسية، فضلا عن التقارير الواردة من عناصر السلطة الانتقالية، تحتفظ السلطة الانتقالية بسجلات عن مختلف أشكال التدخل في النشاط السياسي، ومنها الإدعاءات المتعلقة بالمضايقات والتخويف فضلا عن الاغتيالات والهجمات المسلحة. كما وقعت أيضا تهديدات وتخويفات شفوية، بما في ذلك أعمال مثل تمزيق وإزالة الملصقات ولوحات الإعلانات. والتهديدات الشفوية تؤخذ مأخذ الجد لأن الخبرة تدل على

أن تلك التهديدات تنفذ في أحيان كثيرة. وينسب عدد كبير من هذه الهجمات والحوادث إلى اعضاء حزب دولة كمبوديا ومؤيديه.

١٢٥ - وشهد النصف الأول من آذار/مارس اتجاها نزوليا طفيفا في الهجمات السياسية الدافع بالمقارنة بعدد الحوادث المسجلة خلال الفترة المناظرة في شباط/فبراير. إلا أن النصف الثاني من آذار/مارس تميز بزيادة نسبية في عدد تلك الحوادث وطابعها العنيف.

١٢٦ - ومما يؤدي إلى صعوبة الجهود المبذولة لجمع وتصنيف وتفسير المعلومات المتعلقة بالهجمات التي يدعى بأنها سياسية الدافع، الطابع غير المباشر أو غير الموثوق لعدد كبير من الادعاءات، والقصور في حفظ السجلات من جانب السلطات المحلية، ونقص الموارد المتاحة للسلطة الانتقالية للتحقيق في الادعاءات المقدمة ومتابعتها. ومع ذلك، يمكن القول بأن العنف السياسي الدافع قد هبط منذ أن سجل ارتفاعا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وأن مستوى شهر نيسان/أبريل ينزع حتى الآن إلى أن ينم عن حدوث انخفاض آخر، وأن هذا الهبوط يمكن عزوه جزئيا على الأقل إلى الجهود التي تضطلع بها مباشرة السلطة الانتقالية فضلا عن الاجراءات التي تتخذها السلطات المحلية بناء على إلحاح من السلطة الانتقالية. ولم يتبين بعد ما إذا كان التحسن البادي هو تحسن حقيقي وما إذا كان بالوسع المحافظة عليه خلال الحملة الانتخابية.

٣ - الهجمات على الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا

١٢٧ - ترد تفاصيل الحوادث التي أسفرت عن موت أفراد مدنيين وعسكريين تابعين للسلطة الانتقالية في الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣، التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن استجابة لطلب ورد في بيان الرئيس الصادر في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣ عن سلامة وأمن موظفي السلطة الانتقالية (S/25530). ومنذ ذلك الحين، فإن الأدلة التي تجمعت في التحقيق الذي أجرته السلطة الانتقالية بشأن مقتل أحد المشرفين على انتخابات المناطق التابعة للسلطة الانتقالية ومترجمه الشفوي في ٨ نيسان/أبريل تستبعد، فيما يبدو، اشتراك أي حزب كمبودي بحد ذاته في الحادث، وتبين أن الدافع على القتل قد تكون له صلة بالقرارات المتخذة لتدبير موظفي الانتخابات المحليين. ولم تتمكن السلطة الانتقالية حتى الآن من تحديد المسؤول على وجه الدقة عن هذا العمل والتحقيق مستمر على سبيل الاستعجال.

١٢٨ - وخلال الزيارة التي قمت بها إلى كمبوديا يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل، أصدرت نداء عاجلا لوضع حد للعنف. وكرر تأكيد هذا النداء ممثلي الخاص في اجتماع المجلس الوطني الأعلى المعقود في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ فضلا عن سفراء البلدان المهتمة بوجه خاص بالحالة الكمبودية، لدى المجلس الوطني الأعلى.

١٢٩ - وقد أصدر الأمير سيهانوك إعلانا قويا طالب فيه "رفاقه في السلاح" بالامتناع عن ممارسة أعمال العنف ضد السلطة الانتقالية. وأيد ذلك الإعلان كتابة ممثلو حزب دولة كمبوديا وجبهة التحرير الوطنية لشعب الخمير وحزب الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، إلا أن حزب كمبوتشيا الديمقراطية رفض تأييده.

ثانيا - ملاحظات ختامية

١٣٠ - إن أعضاء مجلس الأمن على بينة من نطاق اتفاقات باريس بشأن كمبوديا والتعقيدات التي تكتنف عملية السلم، التي زادت بسبب مواقف وتصرفات بعض الموقعين عليها. وعلى ذلك، لم يثبت أن بالإمكان القيام كاملا بتنفيذ جميع جوانب اتفاقات باريس طبقا لخطة التنفيذ التي قدمتها الى مجلس الأمن في شباط/فبراير ١٩٩٢ (S/23613). لقد استمر عدم التعاون من جانب حزب كمبوتشيا الديمقراطية في حين أن الجهود التي بذلت من جانب مجلس الأمن وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وغيرهما لاقناعه بالنهوض بالمسؤوليات التي تعهد بها لدى توقيع الاتفاقات لم تجد فتيلا. وقد أدى رفض حزب كمبوتشيا الديمقراطية فتح مناطقه أمام السلطة الانتقالية وايواء قواته ونزع سلاحها على نحو ما التزم هو نفسه بتنفيذه، الى وقف تسريح القوات المسلحة للفصائل الثلاثة الأخرى. كذلك فقد شارك أفراد من حزب دولة كمبوديا والقوات المسلحة الشعبية الكمبودية في هجمات ذات بواعث سياسية على أحزاب المعارضة بهدف تخويفها. وفضلا عن ذلك، فإن المذابح التي تعرض لها الأشخاص الناطقون بالفييتنامية والهجمات المتعمدة على أعضاء سلطة الأمم المتحدة الانتقالية، انما تعكس جو العداء المتزايد من جانب حزب كمبوتشيا الديمقراطية إزاء عملية السلم والانتخابات. وبرغم أن انتهاكات وقف اطلاق النار عادة ما تقع على نطاق صغير، وبرغم أن السلطة الانتقالية حققت بعض النجاحات في تخفيف العنف السياسي، إلا أن من الواضح أن الانتخابات لن تتم وسط بيئة مجردة من السلاح ومحايدة من الناحية السياسية على النحو الذي كان متوخى في اتفاقات باريس وفي خطة التنفيذ.

١٣١ - وكان من الطبيعي أن ينجم عن هذه الظروف عوامل قلق خطيرة بشأن امكانية اجراء الانتخابات أو بشأن ضرورة المضي قدما باجرائها، وكذلك فيما يتعلق بالدرجة التي يمكن أن يقال بها إن نتائج تلك الانتخابات تعكس التعبير الحر عن إرادة الشعب الكمبودي. واذا ما كان للانتخابات أن تمضي قدما، وهو ما أراه لازما، ينبغي ايلاء الاعتبار الى الاسلوب الذي يمكن اتباعه لاجرائها بأكثر الأساليب ديمقراطية وبأقل مخاطرة ممكنة لموظفي الانتخابات سواء الموظفين الكمبوديين أو الدوليين.

١٣٢ - لقد أظهر الشعب الكمبودي في مجموعه رغبته في الانتخاب. ان ما يقرب من ٥ ملايين كمبودي، أو نحو ٩٦ في المائة من السكان المؤهلين، سجلوا أنفسهم للتصويت في عملية التسجيل التي أجرتها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٣. كذلك استكملت عشرون من الأحزاب السياسية الشكليات المطلوبة للتسجيل لكي تتنافس في الانتخابات وبهذا فقد تعهدت بقبول النتائج. وتلك قرينة قوية على الالتزام بالعملية الانتخابية. والأكثر اقناعا في هذا الصدد هو الدليل، على

نحو ما لوحظ أعلاه، الذي يشهد بأن عشرات الآلاف من الكمبوديين في كل أنحاء البلاد يشاركون بصورة سلمية في الاجتماعات العامة والمهرجانات السياسية دون عنف أو صدامات. كذلك فإن الأحزاب الكمبودية الثلاثة التي تتعامل مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية تعهدت بدورها بقبول نتائج الانتخابات.

١٣٣ - وعليه، فمن الواضح أن الأمم المتحدة مدعوة لأن تبذل قصارى ما في وسعها للمضي قدما في الانتخابات. والعمل خلاف ذلك معناه إهمال واجب تجاه الشعب الكمبودي أوكله المجتمع الدولي الى الأمم المتحدة من خلال اتفاقات باريس ومجلس الأمن. وعدم المضي في ذلك معناه التراجع أمام تهديدات غير مقبولة واعطاء حق الفيتو ضد عملية السلم الى جماعة مسلحة رفضت الوفاء بالتزامها بموجب اتفاقات باريس.

١٣٤ - على أنه من الواضح بنفس القدر أن الانتخابات لن تمضي قدما بالطريقة المتوخاة أصلا. إن الأحداث التي وقعت منذ آذار/مارس تجعل من الحكمة الافتراض باحتمال وقوع المزيد من العنف ضد الكمبوديين الأفراد وضد الأحزاب السياسية وضد موظفي سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. ويتمثل الخطر في أن مثل هذه الهجمات سوف ينجم عنها أثر بالنسبة لحجم التصويت في الانتخابات. وما برحت السلطة الانتقالية تشدد من تدابير الأمن التي تتخذها في المقاطعات الأكثر تأثرا. واذا كان من شأن هذه التدابير أن تخفض من حجم التصويت المنشود فهي لا يمكن أيضا أن تضمن السلامة الكاملة للناخبين ولا للموظفين المحليين والدوليين إذا ما قرر أفراد يحملون السلاح أن يستخدموا العنف اعاقة الانتخابات.

١٣٥ - وكما لوحظ في الفقرة ٢ أعلاه، فإن قرار المجلس ٨١٠ (١٩٩٣) يطلب الى الأمين العام أن يعمل في سياق التقرير المرحلي الرابع على الإفادة عن أي تدابير أخرى يمكن أن تكون لازمة أو ملائمة لضمان تحقيق الأهداف الأساسية لاتفاقات باريس.

١٣٦ - وفي تقريري المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24800، الفقرة ٣١)، اقترحت أنه في ضوء الظروف المتغيرة بالنسبة لعملية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، فإنه ينبغي الإبقاء حتى الانتخابات على حجم وزع عنصرها العسكري الذي كان مفروضا بموجب خطة التنفيذ الأصلية أن يخفض بعد انجاز عملية الايواء والتسريح. كذلك ففي تقريري بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ (S/25289، الفقرة ٤٤)، أشرت الى عزمي أن أقدم في الوقت المناسب توصيات ملائمة الى مجلس الأمن بشأن حجم وزع العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في السلطة الانتقالية على النحو اللازم فيما يتبقى من فترة الانتقال. وكما يدرك أعضاء مجلس الأمن فإن هذا الحجم سيتوقف الى حد كبير على نتيجة الانتخابات وعلى الظروف التي سوف تسود بعد الانتخابات ولن يتسنى اجراء تقدير سليم في الوقت الحالي. على ذلك سيكون في نيتي أن أقدم الى مجلس الأمن بعد الانتخابات تقريرا آخر عن أنشطة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا بما في ذلك تقييمي وتوصيتي في هذا الموضوع. ولحين تقديم هذا التقرير، أقترح مرة أخرى الإبقاء على العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية التابعين للسلطة الانتقالية عند المستوى الحالي.

١٣٧ - لقد أصبح واضحا تماما أن بعض الأحزاب الكمبودية التي وقعت اتفاقات باريس كانت أقل اتساقا في تطبيق هذه الاتفاقات ولم تقدم التعاون المطلوب بموجبهما الى السلطة الانتقالية. وعلى ذلك، أرى أن من المهم اعادة التأكيد على أن المسؤولية الأولية عن تنفيذ الاتفاقات تظل بصورة قاطعة على عاتق الأحزاب الكمبودية نفسها. وهذا يشمل التزام كل من الأحزاب بالحفاظ على الأمن في المناطق الواقعة تحت سيطرته، مع المساهمة في خلق بيئة سياسية محايدة والابقاء عليها. وينبغي لدولة كمبوديا أن تمنع أو تعاقب الجرائم ذات البواعث السياسية المرتكبة في منطقتها، وأن تمتنع عن استخدام جهاز الدولة لتحقيق أغراض سياسية حزبية. كذلك فإن حزب كمبوتشيا الديمقراطية يخاطر بالتعرض لعزلة دولية وداخلية اذا ما تبين أنه يحاول عرقلة الانتخابات الكمبودية. وينبغي أيضا تحميل هذا الحزب المسؤولية عن الهجمات التي قام بها ضد الكمبوديين بمن فيهم ذو الأصل الفييتنامي وكذلك ضد موظفي سلطة الأمم المتحدة الوطنية من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية وجبهة التحرير الوطنية لشعب الخمير أن يظلا على عزمهما في تنفيذ الحملة بصورة سلمية دون الاستسلام للتخويف.

١٣٨ - وإذا كان عقد انتخابات حرة ونزيهة في كمبوديا يمثل اختبارا للأمم المتحدة فهو أيضا اختبار للكمبوديين أنفسهم. فلا يمكن بالقوة فرض السلم أو الانتخابات أو المصالحة الوطنية، فضلا عن أن السلطة الانتقالية ليست مخولة باستعمال القوة ولا مجهزة لاستعمالها. وكما لاحظت في تقرير سابق، فليس للأحزاب الكمبودية أن تتوقع من المجتمع الدولي أن ينجح حيث فشلت هي ذاتها.

١٣٩ - وفي ظل الظروف السائدة، تواجه الأمم المتحدة قرارا صعبا، فمن البدائل ما يقضي بالمضي قدما لاجراء أفضل انتخابات ممكنة ولو في ظل ظروف قاصرة، في ضوء المعرفة بأن هذا ما يرغب به غالبية الكمبوديين وفي ضوء الأمل بأن صوت كمبوديا الأصيل سوف يسمع وسوف يطاع. أما الخيار الآخر فيتمثل في اعلان أن الظروف الأساسية المقبولة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة ليست قائمة في كمبوديا بسبب مناخ العنف والعداوة ولأن العنف يمكن أن يتفاقم بصورة أكثر بعد الانتخابات أيا كانت النتائج.

١٤٠ - ولدى وضع هذه الظروف جميعا في الاعتبار. لا يساورني أي شك في أن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ينبغي أن تواصل أداء ولايتها على أفضل ما تستطيع. عليها أن تفعل ذلك متخذة جميع أسباب الحيطة والحكمة، وفي ظل أشد أنواع الحرص على سلامة موظفيها وخير الكمبوديين. ولقد يبدو صحيحا، في ضوء التجربة المحبطة طيلة الـ ١٣ شهرا الماضية أن التوقعات التي ساورتنا أصلا بالنسبة لضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة ولنجاح المصالحة الوطنية كانت مغرقة في التفاؤل. ومع ذلك، ففي ضوء تاريخ كمبوديا المأساوي الحديث، قد لا يكون لا من الواقعي ولا من الانصاف أن يطلب منها الوفاء بنفس المعايير السائدة في البلدان الديمقراطية المستقرة. فما كانت ظروف اجراء انتخابات في كمبوديا ظروفا كاملة في يوم من الأيام، وقد لا تكون كذلك لوقت طويل. وهي لا تختلف كثيرا في ذلك عما هو قائم في بلدان أخرى عديدة. وليس هذا بالسبب الذي يدفع لعدم اجراء انتخابات، إذ أنها ليست، رغم كل شيء، نهاية عملية تجديد كمبوديا ولكنها بداية لها.

١٤١ - وفي التحليل الأخير، تقع هذه المسؤولية على عاتق الشعب الكمبودي والأحزاب الكمبودية الأعضاء في المجلس الوطني الأعلى والموقعة على اتفاقات باريس، فضلا عن الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، وذلك من أجل مستقبل كمبوديا. ولا تزال الحالة في كمبوديا غير مستقرة. ولن يكون طريق المستقبل لعملية السلم ولسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ممهدا بغير عوائق. ومع ذلك فلسوف تواصل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا بذل قصارى ما تستطيع لمساعدة الشعب الكمبودي على النهوض بالتزاماته بموجب اتفاقات باريس ولتحقيق مستقبل من السلم والاستقرار وتقرير المصير.

- - - - -